

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٨٨٤**

الأربعاء، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة أومامو	(كينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إستونيا	السيد يورغنسن
	أيرلندا	السيد بروفي
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد جانغ جون
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد فام
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أباري
	الهند	السيد تيرومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2021/836)

رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة (S/2021/874)




الرجاء إعادة التدوير


وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2021/836)

رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة (S/2021/874)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كل من أنغولا وأوغندا وبوروندي ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى؛ وسعادة السيد جواو صامويل كاهولو، الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى؛ والسيدة مارثا أما آكيا بوبي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/836 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة؛ والوثيقة S/2021/874 التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة.

معروض على المجلس نص بيان أدلى به الرئيس نيابة عن المجلس بشأن موضوع جلسة اليوم. وأشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيّمة في هذا البيان. ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء مجلس الأمن، سأعتبر أن أعضاء المجلس يوافقون على البيان الذي سيصدر بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2021/19.

وأعطي الكلمة الآن للسيد هوانغ شيا.

السيد هوانغ شيا (*تكلم بالفرنسية*): أودّ أولاً وقبل كل شيء، سيدتي الرئيسة، أن أعرب لكم عن أطيب التمنيات بمناسبة يوم الأبطال الوطنيين – يوم ماشوجا سعيد! وأود بعد ذلك، سيدتي الرئيسة، أن أهنئكم على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، تشرين الأول/أكتوبر، وأن أشكركم على عقد هذه الجلسة الرفيعة المستوى المكرسة لمنطقة البحيرات الكبرى. إن هذه المبادرة، كغيرها من المبادرات المخطط لها في هذا الشهر تحت رعاية بلدكم، دليل على التزام كينيا – إن كان ثمة حاجة إلى دليل – تجاه المنطقة وبالقضايا الرئيسية التي تهم القارة الأفريقية.

وأودّ أيضاً، هذه المرة لا غير، أن أقول كلمة عن حدث ثقافي هام وأن أشاطر المجلس احتفاله بالأخبار السارة الواردة من ستوكهولم. لا بد أن الأعضاء لاحظوا أن لجنة نوبل أعلنت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر منح جائزة نوبل للآداب لعام ٢٠٢١ للروائي التنزاني عبد الرزاق قرنح. وأتقدم بتهانيّ الحارة للفائز بهذه الجائزة المرموقة الذي يدعونا، من خلال أعماله، إلى أن نكون على وعي تام بوضع آلاف اللاجئين وعلى النظر إليهم بعين الرحمة. وفي حين أن هذه الأخبار الأدبية تسلط الضوء بشدة على مسألة مؤلمة للمنطقة، فإنها أيضاً فرصة للاحتفال بالثروة الفكرية والفنية لشرق أفريقيا والبحيرات الكبرى وكُتّابها، الشهود المتميزين على عصرنا.

إن موضوع جلستنا اليوم – "دعم الالتزام المتجدد لبلدان البحيرات الكبرى بالبحث عن حلول مستدامة للأسباب الجذرية والعوامل المحركة للنزاعات" – موضوع ذو مغزى وفي أوانه. وهو ذو مغزى لأنه يذكرنا

بأن بلدان المنطقة لا تزال ملتزمة بالسلام والتنمية، وفي أوانه لأنه يدعو المجتمع الدولي إلى دعم هذه الجهود، مع مراعاة التقدم المحرز والتحديات التي لا تزال قائمة. وتلك هي الروح التي توجهني في تنفيذ ولايتي. وهي أيضاً الخيط المشترك في أحدث تقرير للأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة على مدى الأشهر الستة الماضية (S/2021/836). وأود أن أبرز هنا بعض السمات الملحوظة.

أولاً، أود أن أبرز الحوار السياسي الجاري بين بلدان المنطقة. لقد أعطت المشاورات الوزارية وزيادة الزيارات الرسمية زخماً للعلاقات الثنائية بين بلدان المنطقة، كما يتضح من تنشيط أطر التعاون في مجالات متنوعة مثل الأمن والتجارة والبنية التحتية والنقل والموارد الطبيعية والطاقة. وهكذا شهدنا تسارعاً في الجهود نحو الانفتاح والتقارب، إلى جانب سلسلة من المبادرات السياسية والرمزية المشجعة. ويخطر ببالي الاجتماعات الثنائية بين رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية ونظرائه من أوغندا وبوروندي ورواندا وكينيا؛ والجولات المتعددة التي قام بها رئيس بوروندي ورئيس تنزانيا في المنطقة؛ وبالطبع، الالتزام الذي لا يكل لرئيس أنغولا، الرئيس الحالي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، إلى جانب نظرائه، بدعم جهود المصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلاوة على ذلك، أرحب بإجراء الانتخابات سلمياً في زامبيا وبالتسليم السلس للسلطة بين الرئيس المنتهية ولايته والرئيس القادم.

وأود أيضاً أن أرحب بالتقدم المحرز في التعاون الأمني للتغلب على الجماعات المسلحة، المسماة بالقوى الهدامة، المنتشرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب، سيدتي الرئيسة، عن خالص امتناني لبلدكم، كينيا، على نشر قوات في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومن الجوانب الهامة لهذه الجهود على الصعيد الإقليمي، إنشاء فريق الاتصال والتنسيق المسؤول عن تنفيذ التدابير غير العسكرية لاستكمال العمليات العسكرية ضد القوى الهدامة. وأود التذكير بأن تلك المبادرة، التي يدعمها مكتبي إلى جانب المؤسسات الضامنة الأخرى للاتفاق الإطاري، تشمل أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وتنزانيا. وعلى وجه التحديد، تهدف هذه التدابير إلى التنفيذ المتضافر لمحفزات استسلام القوات الهدامة العاملة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ونزع سلاحها طوعا. وسوف تكمّل هذه التدابير الجهود التي تقودها جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال برنامجها لنزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. ولهذا السبب يعمل مكتبي مع البعثة وكيانات أخرى لنشر خلية عمليات في غوما، ستكون مسؤولة عن تنسيق تلك المبادرات الواعدة في الميدان.

وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال هناك تحديات. ولا تزال الأنشطة المستمرة للجماعات المسلحة تشكل التهديد الرئيسي للسلام والاستقرار في المنطقة. ونشهد تصاعدا في الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة، سواء كانت من جانب القوات الديمقراطية المتحالفة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية أو تلك التي شنتها جماعة المقاومة من أجل دولة قانون في بوروندي ضد مطار بوجومبورا في أيلول/سبتمبر. ولا يزال لهذا العنف عواقب وخيمة على الحالة الإنسانية الهشة أصلا وعلى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المناطق المتضررة.

ولا تزال تلك القوى الهدامة أيضا متورطة في الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها، إذ تمول عائداتهما مشترياتها من الأسلحة وعمليات التجنيد التي تقوم بها. ومن الواضح أن كيفية وضع حد لذلك مسألة قديمة تطارد أي شخص مهتم بالمنطقة. وبغية تجديد تفكيرنا الجماعي بشأن هذه المسألة الصعبة، شارك مكتبي، بالعمل مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وحكومة السودان، في تنظيم حلقة عمل بشأن الموارد الطبيعية في الخرطوم في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر.

وتمخض عن حلقة العمل ٣١ توصية، طموحة وواقعية على حد سواء، تهدف بوجه خاص إلى قطع الصلة بين تهريب بعض المعادن

الثمينة وتمويل الجماعات المسلحة. وبالإضافة إلى الإجراءات المتخذة لزيادة الملكية الوطنية لمبادرة المؤتمر الدولي الإقليمية لمناهضة استغلال الموارد الطبيعية بصورة غير قانونية، اقترح المشاركون من جميع أنحاء المنطقة وخارجها أن يضطلع مكتبي والأمانة التنفيذية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بأنشطة سياسية لتوعية بلدان العبور وبلدان المقصد بمسألة المعادن المهربة من أجل دعم جهود المنطقة. ولا أشك في أن أعضاء مجلس الأمن سيقدمون أيضا اقتراحات هامة في إطار مناقشتنا اليوم يمكن أن تسترشد بها جهود المنطقة.

لا أستطيع التكلم عن التحديات التي تؤثر على المنطقة دون أن أتطرق إلى استمرار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، الذي يسهم إلى حد ما في تفاقم نقاط الضعف الاجتماعية والاقتصادية الموجودة قبل الجائحة. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، لم يتم حتى الآن إعطاء سوى ٣٦ مليون جرعة من اللقاح في منطقة يقطنها ما يقرب من ٤٥٠ مليون نسمة. ولذلك، أكرر تأكيد النداء الذي وجهه الأمين العام من أجل زيادة التضامن مع البلدان النامية لتيسير الحصول على اللقاحات وتعزيز النظم والهياكل الصحية القائمة.

ويتطلب التصدي الفعال لتلك التحديات، اقترانا بدعم الجهود الإيجابية الجارية، اتباع نهج متضافر من جانب دول المنطقة والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين والأمم المتحدة. وهذا هو الأساس المنطقي لخطة العمل لاستراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى، التي وضعها مكتبي في تموز/يوليه خلال مشاورات واسعة النطاق. وهذا النهج الشامل للجميع، الذي يعطي أيضا مكانة هامة لمشاركة النساء والشباب، سيظل قائما طوال فترة تنفيذ خطة العمل بغية تعزيز المواءمة مع أولويات دول المنطقة وشعوبها.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا التزامي بالعمل عن كثب مع جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية في المنطقة وكذلك مع صندوق بناء السلام لضمان التنفيذ الكامل لخطة العمل. وأود أيضا أن أدعو المجلس والمجتمع الدولي على نطاق أوسع إلى دعمنا لتمكيننا من الإسهام بفعالية في توطيد الزخم الإيجابي في المنطقة من خلال المبادرات المحددة في خطة العمل.

وعندما ننظر عن كثب إلى التطورات التي حدثت مؤخرا في المنطقة، نرى أن ذلك الزخم الإيجابي جاء نتيجة مبادرات تفي تماما بأهداف الاتفاق الإطاري وميثاق المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لعام ٢٠٠٦. ولذلك، من الضروري أن تنفذ بلدان المنطقة الاتفاقات الثنائية الموقعة مؤخرا وأن تواصل أيضا، على الصعيد الإقليمي، الوفاء بالالتزامات التي قطعتها بموجب الصكوك الإقليمية والدولية.

وبهذه الروح أرحب باجتماعات القمة الهامة المقبلة، وبخاصة التزام جمهورية الكونغو الديمقراطية باستضافة مؤتمر القمة العاشر لآلية الرصد الإقليمية للاتفاق الإطاري في كينشاسا في كانون الأول/ديسمبر. وسيكون مؤتمر القمة فرصة لقادة المنطقة ليقيّموا معا التقدم المحرز منذ مؤتمر القمة السابق، الذي عقد في كمبالا في عام ٢٠١٨، ولمعرفة الكيفية التي يمكن بها تعزيز ما تحقق مؤخرا وتوفير التوجيه بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها لتحقيق مزيد من الاستقرار والتنمية في المنطقة.

وأود أن أختتم بياني بالتذكير أن منطقة البحيرات الكبرى تقف عند مفترق طرق. ومع ذلك، فإن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، التي زادت من تفاقم نقاط الضعف القائمة، قد ساعد على الكشف عن قدرة مجتمعات المنطقة على الصمود. وتعكس المبادرات الثنائية والإقليمية ظهور مجتمع يتطلع إلى المستقبل ويدرك القيمة المضافة للحوار والتعاون كأداة لتعزيز حسن الجوار. ومن الضروري أكثر من أي وقت مضى تعزيز إنجازات المنطقة بطريقة دائمة، مع التصدي بحزم للتحديات المستمرة. إن نجاح هذا النهج يستتبع استخلاص دروس الماضي وإظهار سعة الخيال لدعم شعوب منطقة البحيرات الكبرى في بناء حاضر أصلَح ومستقبل أفضل.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد شيا على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد كاهولو.

السيد كاهولو (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئة حكومة جمهورية كينيا وشعبها على تولي رئاسة مجلس الأمن. ولا يساورني أي شك في أن جمهورية كينيا سترقى مرة أخرى إلى مستوى تحديات المسؤولية الشاقة، وإن كانت مرجوة، المتمثلة في قيادة مجلس الأمن. ويشرفني أيضا أن أشارك في هذه الإحاطة الرفيعة المستوى بشأن منطقة البحيرات الكبرى، تحت شعار ”دعم الالتزام المتجدد لبلدان منطقة البحيرات الكبرى بالبحث عن حلول مستدامة للأسباب الجذرية للنزاعات ودوافعها“.

لقد أحرزت منطقة البحيرات الكبرى تقدما فيما يتعلق بالسلام والاستقرار والتنمية بالرغم من التحديات المتصلة بالأنشطة الإجرامية الشنيعة، بما فيها استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بطرق غير مشروعة، وزيادة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات ضد النساء والأطفال الذي ترتكبه الجماعات المسلحة والقوى الهدامّة التي ينشط عملها في المنطقة، خاصة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وشهدنا أيضا الأثر السلبي لمرض فيروس كورونا وتغير المناخ على سبل عيش شعوبنا في المنطقة. وفي الأشهر العشرة الماضية، عقدنا ثلاثة مؤتمرات قمة مصغرة تحت القيادة القديرة لرئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، رئيس جمهورية أنغولا، فخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورينسو، من أجل معالجة الأزمة الأمنية والسياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ونتيجة لذلك، شهدنا في نهاية الأسبوع الماضي الحكومة تبدي إرادة سياسية أحادية الجانب في إعلان فخامة السيد فوستين أرشانج تواديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس الدولة، وقف إطلاق النار. وكمنطقة، شهدنا تعزيز الثقة المتبادلة وتطبيع العلاقات بين الدول الأعضاء وفيما بينها، ولا سيما بين بوروندي ورواندا، بفضل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي أصبح بكل وضوح منبرا إقليميا لمعالجة التوترات والشكوك بين الدول.

وبالإضافة إلى ذلك، شهدت المنطقة تنظيم انتخابات سلمية وذات مصداقية في بوروندي وأوغندا وتنزانيا والكونغو وزامبيا. ونلاحظ بسرور زيادة مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام من خلال المفاوضات وجهود الوساطة. كما أن هناك زيادة في مشاركة المرأة في مجال الحوكمة السياسية وهيئات صنع القرار في المناصب التي تُشغل بالتعيين والانتخاب.

وعلاوة على ذلك، شهدنا رفع بوروندي من جدول أعمال مجلس الأمن وإغلاق بعثة مراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين التابعين للاتحاد الأفريقي. ويدل ذلك على الالتزام الجاد للمؤتمر بتعميق الديمقراطية في المنطقة وتوطيدها.

وأود الآن أن أنتقل إلى الجوانب المحددة لهذه الإحاطة.

فيما يتعلق بالأدوار المحددة التي يمكن أن تضطلع بها بعثات حفظ السلام بصفتها موردا في تلك البلدان لمنع الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتعطيل الشبكات الإجرامية، يرى المؤتمر أن للبعثات دورا أساسيا تؤديه. ونرى أن بعثات حفظ السلام لها ولاية واسعة النطاق تتمثل في حفظ السلام والمساعدة في تحقيق الاستقرار في البلدان بعد انتهاء النزاعات وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وبالمثل، فإن للبعثات دورا أساسيا تضطلع به في الحد من الاستغلال الإجرامي للموارد الطبيعية. وتضطلع بعثات حفظ السلام بدور في الإسهام في تحقيق الاستقرار وتحفيز فرص العمل للشباب والنساء، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي في البلدان المعنية. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن لبعثات حفظ السلام دورا تؤديه في دعم تعزيز القدرات التقنية للسلطات الوطنية وقوات الأمن المحلية في إدارتها للموارد الطبيعية. وعلى وجه التحديد، يمكن للبعثات، من خلال التعاون المباشر مع السلطات الوطنية وقوات الأمن، رصد شحنات المعادن وفحصها في مواقع الإنتاج ومراكز النقل والتجارة ومنع عمل الأطفال والاتجار بهم.

وندرك أن هذا الجهد لم يكن مستداما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى محدودية القدرات والموارد

المالية، فضلا عن ضعف التعاون على الصعيد المحلي في إنفاذ القوانين الوطنية. غير أن هذه نتيجة يرحب بها المتمردون والميليشيات لأنها تسمح لهم بمواصلة السيطرة على مواقع التعدين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا ينبغي السماح لتلك الحالة بأن تستمر حيث يمكن بسهولة توليد إيرادات لتمويل النزاع داخل البلد باستخدام موارد كان يمكن أن تعود بالنفع على السكان المحليين المسالمين.

ويمكن لبعثات حفظ السلام أن تجري عمليات أمنية مشتركة مع قوات الأمن الوطني لبسط سلطة الدولة على مواقع التعدين عن طريق طرد جماعات الميليشيات. غير أنه ينبغي أن نكفل وضع مواقع التعدين تحت سيطرة المؤسسات الحكومية، وليس قوات الأمن الوطني. فعلينا أن نستخلص الدروس من التاريخ. ومن الدروس المستفادة أن بسط الدولة، عن طريق قوات الأمن الوطني، سيطرتها على مناطق الموارد عالية القيمة يمكن أن تكون له عواقب غير مقصودة في الحالات التي يكون فيها التسلسل القيادي والانضباط ضعيفين والرقابة الحكومية محدودة.

ومع ذلك، ينبغي لبعثات حفظ السلام أن تتجنب الانخراط في تجارة المعادن والاستفادة بأي شكل من الأشكال من أنشطة التعدين. وقد سُجلت عدة اتهامات ضد أفراد من بعثات حفظ السلام لتورطهم في تهريب المعادن والاتجار بها و/أو تيسير ذلك في منطقة البحيرات الكبرى. وينبغي لبعثات حفظ السلام في منطقة البحيرات الكبرى أن تكون على دراية بالمعايير والمبادئ الإقليمية والدولية للعناية الواجبة في مجال المعادن التي نسعى جاهدين لوضعها موضع التنفيذ.

وفيما يتعلق بالدور الذي يمكن لبلدان المنطقة والمجتمع الدولي الاضطلاع به في تعزيز الأمن عبر الحدود ودعم مكافحة الجريمة والإرهاب العابرين للحدود، نؤكد الحاجة إلى التعاون عبر الحدود فيما بين بلدان المنطقة، كونه شرطا لتعزيز الأمن ومكافحة الجريمة والإرهاب في منطقة البحيرات الكبرى.

ونعمل، بدعم من المجتمع الدولي وبوصفنا المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، على إنشاء وتشغيل نظام للإنذار المبكر لكي تتبادل المنطقة المعلومات بصورة آنية على جميع الحدود. وقد دفعتنا سهولة اختراق حدودنا إلى القيام بشكل مشترك بمهام تحقق ودوريات على الحدود. وقد أحرز المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى تقدما في تلك العملية من خلال الآلية المشتركة الموسعة للتحقق وشبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى. وينبغي للدول الأعضاء والمجتمع الدولي على حد سواء دعم هذه الآليات وتعزيزها. كما إن تقاسم أفضل الممارسات في التصدي لتحديات التحقيق والملاحقة القضائية أمر أساسي أيضا.

وفيما يتعلق بمسألة الكيفية التي يمكن بها للمنطقة والمجتمع الدولي ضمان سبل مستدامة لكفالة التنسيق المستدام وطويل الأجل لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن على الصعيدين الوطني والإقليمي، نعتقد أنه ينبغي تولي المسؤولية عن هذه المبادرات على الصعيد الوطني وأن تكون جزءا لا يتجزأ من خطط التنمية الوطنية الطويلة الأجل والميزانيات السنوية. وينبغي اتباع نهج شامل ومنهجي في إدارة هذه البرامج. والتثقيف المكثف للمقاتلين السابقين في مجال السلام وتمكينهم اقتصاديا أمران بالغا الأهمية. بيد أنه يمكن للمجتمع الدولي أن يوفر التمويل والدعم التقني حيث أن القدرات الوطنية في منطقة البحيرات الكبرى ضعيفة في العادة نظرا للأعداد الكبيرة من المقاتلين السابقين. وتجدر الإشارة إلى أن هذه البرامج تركز على توفير مصادر كسب رزق بديلة للمقاتلين السابقين. ومن ثم، فإن هذه المبادرات تعتمد على مصادر تمويل موثوقة لضمان تمويل كاف وحسن التوقيت في آن معا.

ونؤكد، بوصفنا المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، أن هذه البرامج ينبغي أن تستند إلى تقييم دقيق للحالة في أي دولة عضو لتحديد المقاتلين وأنواع الأسلحة وأعدادها، فضلا عن مناطق العودة. كما تشمل تحديد فرص مناسبة لكسب الرزق وتقرير خدمات التدريب المهني والإرشاد الملائمة وتوفير فرص وخدمات إعادة التوطين وإعادة الإدماج.

ويتطلب ذلك النهج مستويات عالية من الشفافية والتنسيق بين أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالبرامج المعنية. كما أنه يتطلب وضع

نظم شاملة وفعالة للرصد والتقييم لضمان استفادة المجتمعات المحلية المستهدفة من البرامج ومنع تكرار النزاع في ذات الوقت. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يستلزم ربط برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن بإصلاح وطني أكبر وأوسع نطاقا لتشجيع المشاركة الاجتماعية والاقتصادية الوطنية والنهوض بقطاع الأمن وتعزيز العدالة عبر الوطنية.

وأود أن أذكر أن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن كانت لها، على الرغم من تكلفتها، آثار إيجابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى في إشراك المقاتلين السابقين في أنشطة إنتاجية وبناء التماسك الاجتماعي. ولكن كان من الممكن تحقيق المزيد في منطقة البحيرات الكبرى لو أنه تم تعزيز الموارد والتنسيق بين أصحاب المصلحة.

ونحث المجتمع الدولي على دعم منظمات المجتمع المدني المشاركة في تنفيذ خطة عمل فريق الاتصال والتنسيق المعني بالتدابير غير العسكرية لاستكمال الجهود العسكرية التي تبذلها بلدان منطقة البحيرات الكبرى. وكما يعلم المجلس، تتمثل مهمة فريق الاتصال والتنسيق في وضع نهج شامل قائم على الأدلة لتحديد وتنفيذ التدابير غير العسكرية، استكمالا للعمل العسكري المُعزز الذي تضطلع به الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ويركز الفريق على تيسير نزع السلاح وعملية إعادة القوى الهدامة إلى الوطن من خلال نهج يشمل المجتمعات المحلية والمجتمع المدني وتعزيز التعاون عبر الحدود بغية توليد فرص اقتصادية، ولا سيما للشباب والنساء.

وبخصوص الجانب المتعلق بالكيفية التي يمكن بها للمنطقة والمجتمع الدولي تقديم الدعم لتعزيز قدرة مؤسسات الدولة الرئيسية، ولا سيما هيكل الأمن والجمارك الوطنية، على ضمان المراقبة والإدارة الفعالتين للموارد الطبيعية، أود أولا أن أعيد تأكيد دعوتي للمجتمع الدولي إلى دعم تنفيذ المبادرة الإقليمية لمناهضة استغلال الموارد الطبيعية بصورة غير قانونية، وهي مبادرة اعتمدها رؤساء دول وحكومات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في لوساكا في عام ٢٠١٠. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم تعزيز قدرات ذلك البرنامج في البلدان المنفذة وفي تلك الملتزمة فعلا بالبرنامج.

وفي ذلك الإطار، وتحديدا الاستراتيجية المتعلقة بالذهب المستخرج بالطرق الحِرفية، هناك عناصر تهدف إلى النهوض بقدرات المنظمات الجمركية للدول الأعضاء على تعزيز آليات الاستيراد والتصدير وكذلك مراقبة تجارة الذهب الحِرفي على جميع المستويات، بما في ذلك بلدان العبور والمقصد.

وفيما يتعلق بمسألة الكيفية التي يمكن بها للمنطقة أن تزيد مشاركة المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص في تمويل المشاريع والبرامج في قطاع التعدين والاستخراج، نرى أنه ينبغي لدول وحكومات المنطقة تصميم أطر قانونية ووضع سياسات تهدف إلى تهيئة بيئة مواتية للاستثمار. وينبغي أن يقترن ذلك بتطوير الهياكل الأساسية الإقليمية التي تعزز الروابط الأمامية والخلفية. ومن بين المجالات التي يمكن النظر فيها المبادرات الإقليمية المشتركة المتعلقة بالهياكل الأساسية في مجالات الطاقة وممرات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن توفر روابط معرفية لتعزيز الابتكار والإبداع والمهارات وقدرة المواطنين على الاستفادة من المجموعة الواسعة من الموارد الطبيعية. وثمة حاجة إلى تعزيز القدرات التقنية والمهنية للشباب لتوفير إمدادات جاهزة من العمالة الماهرة في القطاع الحقيقي.

وفيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن يؤديه جميع أصحاب المصلحة في تحويل إنتاجية الموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى كي تسهم بشكل مباشر في الانتعاش بعد انتهاء النزاع والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المشتركة والازدهار العالمي، أود أن أقترح ما يلي:

أولا، ينبغي لجميع أصحاب المصلحة أن يساعدوا على اجتذاب الاستثمارات إلى المنطقة بالمشاركة في المؤتمر المقبل للاستثمار

والتجارة في منطقة البحيرات الكبرى المقرر عقده في كيغالي في تشرين الثاني/نوفمبر والمساعدة في تمويله.

ثانيا، ينبغي تصميم برامج ومشاريع تهدف إلى إيجاد فرص عمل للشباب. ويمكن القيام بذلك من خلال تعزيز القيمة المضافة. ويسرني أن أبلغ المجلس بأن الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى عازمة على تعزيز القيمة المضافة للمعادن من خلال إنشاء مصاف ومصاهر داخل حدودها. ويحدث ذلك في أوغندا ورواندا. ونأمل أن نتمكن من تنفيذ البرنامج نفسه في جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا. وذلك أمر ممكن بالنظر إلى تحسن التعاون بين الدول والثقة المتبادلة. وثمة حاجة إلى الاستمرار في تقديم الدعم للدول الأعضاء لتعزيز مؤسسات الحكم من أجل رصد التزام الدول الأعضاء بالنظام الدستوري والنهوض بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما بلدان مقصد المعادن، دعم جهود العناية الواجبة التي يجري تنفيذها في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

وفي الختام، أود أن أكرر القول بأن ميثاق المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لدعم السلام والاستقرار في المنطقة، الذي أنشئ قبل ١٥ عاما بهدف تحويل المنطقة إلى منطقة خالية من النزاعات تنعم بالسلام والأمن والاستقرار المستدام، لا يزال وجيها جدا اليوم. وقد أثبتت تجربة السنوات الخمس عشرة الماضية أنه لا يمكن تحقيق التحول السياسي والاجتماعي والاقتصادي في منطقة البحيرات الكبرى إلا من خلال تعزيز ملكية البرامج العملية ومشاركة الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والدعم الدبلوماسي والمالي والتقني الموثوق به من جانب المجتمع الدولي. وترتهن استدامة جهودنا بمدى استجابتنا الفعالة للتحديات الإقليمية عن طريق حلول إقليمية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أشكر السيد كاهولو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بوبي.

السيدة بوبي (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أود أن أبدأ بالإعراب عن الشكر للرئاسة الكينية لمجلس الأمن على عقد المناقشة الرفيعة المستوى اليوم بشأن دعم الالتزام المتجدد لبلدان منطقة البحيرات الكبرى بالبحث عن حلول مستدامة للأسباب الجذرية للنزاع ودوافعه. ونعقد جلسة اليوم في وقت اتخذت فيه الأمم المتحدة خطوات لإعادة تشكيل وجودها في المنطقة للتصدي على أفضل وجه للتحديات المتبقية فيما يتعلق بالسلم والأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

وستركز إحاطتي اليوم على عدد قليل من المجالات ذات الأولوية التي ستكون فيها الحاجة ماسة إلى دعم المجلس. وبما أن المبعوث الخاص هوانغ شيا قدم عناصر من الصورة العامة، أود أن أكرس اهتماما خاصا لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

أولا وقبل كل شيء، لا يزال انعدام الأمن المستمر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المنطقة اليوم. ولا تزال الجماعات المسلحة الوطنية والأجنبية تعمل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وتواصل شن هجمات مميتة ضد المدنيين، مما يزيد من تدهور الحالة الإنسانية المتردية أصلا. ومنذ بداية هذا العام، قتل ما لا يقل عن ١,٠٤٣ مدنيا، من بينهم ٢٣٣ امرأة و ٥٢ طفلا.

إن انعدام الأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يلقي الضوء على الأسباب الكامنة للنزاعات في المنطقة، التي تشمل وجود جماعات مسلحة أجنبية والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والنزاعات على الأراضي والحدود والتوترات الطائفية ومحدودية وجود الدولة في المناطق النائية، وصولا إلى استمرار عدم المساواة الناجم عن التهميش والإقصاء وبطالة الشباب والفقر. والمسألة الرئيسية في مناقشتنا اليوم هي كيف يمكننا دعم بلدان المنطقة في جهودها لتسخير الإمكانات الكاملة لمواردها البشرية والطبيعية لبناء السلام والتنمية المستدامين.

وتتطلب مواجهة مختلف التحديات التي تواجه بلدان منطقة البحيرات الكبرى اتباع نهج شامل يستند إلى تعزيز المشاركة السياسية

التي تشمل التدخلات العسكرية وغير العسكرية وتعزز التعاون الاقتصادي عبر الحدود وتبني الثقة بين الجيران وبين المجتمعات المحلية. وفي هذا الصدد، يشجعنا تحسن العلاقات الثنائية بين البلدان المجاورة وتوقيع اتفاقات على الصعيد الإقليمي في مجالات مختلفة مثل الأمن والتجارة والتعاون الاقتصادي. وهذا التقارب يوجد زخما لتقييم وتنشيط الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، مما يمكننا من إعادة تركيز جهودنا على دعم الدول الأعضاء في المنطقة.

وإذ نمضي قدما، نرحب بعقد مؤتمر القمة العاشر لآلية الرقابة الإقليمية في الأشهر المقبلة، التي ستستضيفها جمهورية الكونغو الديمقراطية، بوصفه فرصة لبلدان المنطقة لإعادة تأكيد التزاماتها بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون واتخاذ إجراءات ملموسة للنهوض بالسلام والأمن في المنطقة.

وتواصل حكومات المنطقة إعطاء الأولوية للعمليات العسكرية كجزء من جهودها الرامية إلى التصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك نرحب بقرار الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو إنشاء مركز عمليات في غوما، بغية زيادة تعزيز التعاون بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ عمليات قائمة على الاستخبارات ضد الجماعات المسلحة في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية، حيث لا تزال حالة الحصار قائمة. وأود أن أؤكد في هذا الصدد أن هذه العمليات العسكرية ينبغي أن تتم في امتثال صارم لسياسة العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، وأن تكفل تخفيف الأضرار التي تلحق بالمدنيين، وذلك لتجنب معاناة إضافية للسكان الذين نهدف إلى حمايتهم.

ومع ذلك، من المهم أيضا أن تظل أولوية العمل السياسي هي المظلة التي تترجم تحتها جميع المبادرات إلى أفعال. وفي هذا الصدد، أود أن أرحب باعتماد خطة عمل مدتها ثلاث سنوات لفريق الاتصال والتنسيق تهدف إلى تحييد "القوى السلبية" من خلال اتباع نهج غير عسكري. وتعاونت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى تعاونا جيدا في هذا اتباع النهج وسيواصلان تقديم دعمهما لتفعيل فريق الاتصال والتنسيق هذا من خلال إنشاء خلية عمليات تستضيفها غوما في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما أن اتباع نهج إقليمي شامل ومنسق في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج سيكون أيضا أداة هامة لإيجاد حوافز للمقاتلين السابقين لعدم الانضمام مجددا إلى صفوف الجماعات المسلحة، مع استبعاد إمكانية انضمام هؤلاء المقاتلين إلى القوات المسلحة تلقائيا، ولمنع تجنيد الشباب في المجتمعات المحلية الضعيفة والحد من التدفقات غير المشروعة للأسلحة في المنطقة. وفي هذا السياق، أشيد بالسلطات الكونغولية لالتزامها بتوفير الموارد الكافية لعمل برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار الذي أنشئ مؤخرا. وسيسهم نجاح هذا البرنامج الوطني إسهاما هائلا في تحقيق السلام والأمن المستدامين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأدعو الشركاء والمانحين الدوليين إلى دعم هذه الجهود أيضا مع ضمان أن تظل الدول الأعضاء المشاركة ملتزمة بهذه العملية ومسؤولة عنها.

وفي حين أن نشاط الفئات المسلحة هو أحد أعراض انعدام الأمن في المنطقة، ينبغي معالجة الظروف التمكينية في المراحل الأولية. ومن بين الأسباب الجذرية الرئيسية للنزاع، كما نعلم جميعا، الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها على الصعيد الإقليمي، الأمر الذي لا يساهم في تمويل شبكات الجماعات المسلحة فحسب، بل يؤدي أيضا إلى إنشاء اقتصادات موازية على حساب ميزانيات الدول التي تستمر إيراداتها في الانخفاض. وحلقة العمل الأخيرة بشأن الموارد الطبيعية التي استضافتها الخرطوم، وشارك في استضافتها مكتب المبعوث الخاص، دليل على التزام بلدان المنطقة بمعالجة هذه المسألة من خلال تعزيز مراقبة الحدود وبسط سلطة الدولة وتحسين التعاون المشترك في إدارة الحدود في مناطقها الحدودية المشتركة.

كما أن الطريق نحو السلام والتنمية المستدامين في المنطقة يتطلب مشاركة مجدية من جانب النساء والشباب والقطاع الخاص.

ومن هذا المنظور، فإن خطة العمل لاستراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى تتيح فرصة لإحراز تقدم في هذا المجال. البعثة ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، من جانبهما، سيواصلان كفالة مشاركة النساء والشباب في العمليات السياسية وعمليات السلام المحلية والعمل مع فريق الأمم المتحدة القطري لدعم جهود بناء السلام وتحقيق الاستقرار في إطار العلاقة بين السلام والتنمية والشؤون الإنسانية.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد على استمرار انخراط الأمم المتحدة مع بلدان المنطقة في دعم الجهود المبذولة من أجل السلام والأمن والتنمية. وتعول المنطقة على الدعم الكامل من مجلس الأمن لوضع حد لدوامة العنف المتكررة وتوفير الموارد اللازمة لبلوغ ذلك الهدف.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أشكر السيدة بوبي على إحاطتها.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزيرة خارجية كينيا.

أود أن أبدأ، كما ينبغي لي، بتوجيه الشكر لزميلي الوزيرين من أيرلندا وأنغولا، اللذين تكرما بالانضمام إلينا في هذه المناقشة الهامة. كما أعرب عن امتناني للمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا على إحاطاتهم الثاقبة.

لا توجد في عالمنا سوى أجزاء قليلة تجسد فكرة المفارقة أكثر من منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. فهذه المنطقة، التي تضم ثاني أكبر غابة مطيرة في العالم ورئة بالغة الأهمية لكوكبنا، هي منطقة مستجمعات المياه لأكبر أنهار وبحيرات أفريقيا وموئل لتنوع بيولوجي رائع. ومن المهم لمناقشتنا اليوم أن منطقة البحيرات الكبرى تحظى بمجموعة كبيرة ولا مثيل لها من المعادن الثمينة والنادرة، فضلا عن مخزون وفير من احتياطيات النفط وغيرها من الهيدروكربونات. إن الإمكانات الكامنة في المنطقة لأن تكون سلة خبز أفريقيا ومصدرها للطاقة الخضراء والنظيفة ومحركها للتصنيع ومسارها نحو النمو الاقتصادي والتحول الاجتماعي تبدو واضحة وجلية؛ إلا أن العكس هو الصحيح.

فهناك انفصال كبير بين ثروات المنطقة وما تعد به وبين واقع الفقر المتفشي والتخلف وعدم الاستقرار الذي ابتليت به تلك المنطقة لعدة قرون. ويُعزى ذلك جزئيا إلى استمرار دورة الاستخراج الوحشي للموارد الطبيعية في المنطقة واستغلالها غير المشروع ونهبها والاتجار بها، مما مكن من اندلاع الصراع المسلح وتصاعده واستمراره. وقد أسهم التكالب على الموارد الطبيعية للمنطقة في التدخل الخارجي في المنطقة، وفاقم التنافس بين الدول، وأضعف مؤسسات الدولة، وتسبب في عدم الاستقرار السياسي، وأضر بإدارة التنوع داخل الدول وبتكلفة كبيرة على صعيد المعاناة الإنسانية، وخاصة معاناة النساء والأطفال.

كما أن قدرة بعض دول المنطقة، ولا سيما تلك التي تمر بمرحلة انتقالية وإعادة الإعمار، على ممارسة السيطرة الكاملة على أراضيها، وإدارة الموارد، وتوفير المنافع العامة الأساسية، بما في ذلك الأمن والقانون والنظام، والنهوض بالديمقراطية، والتصدي لانتشار الجماعات المسلحة، هي قدرة قد استنزفتها بشدة الضغوط التي تشكلها التهديدات الأخرى، مثل الكوارث الطبيعية، وصدمات تغير المناخ، والجائحات مثل مرضي فيروس إيبولا وفيروس كورونا، وغيرها من الأزمات الإنسانية، فضلا عن ظهور جماعات مرتبطة بالإرهاب في المنطقة. إننا نرى ونعتقد أن تعزيز قدرة الدولة ومرونة حركتها، المصحوب بدعم المؤسسات الإقليمية، أداة ضرورية للوفاء بوعد منطقة البحيرات الكبرى وما تقدمه لأفريقيا، بل وللعالم. ويجب أن يشمل هذا الوعد سلامة المرأة وازدهارها وحمايتها من العنف القائم على نوع الجنس، ولا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إننا هنا اليوم لتنشيط وتجديد التزام مجلس الأمن بدعم حكومات المنطقة في السعي إلى إيجاد حلول لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات المتفشية في المنطقة ودوافعها على نحو مستدام، مع التركيز بشكل خاص على تسخير الموارد الطبيعية للمنطقة بشكل إيجابي من أجل التحول الاجتماعي والاقتصادي.

ومن المهم الإشادة بالتقدم المحرز، فلقد تم بالفعل إحراز تقدم. لقد ظلت المنطقة قادرة على الصمود وعازمة على التغلب على تحدياتها والمضي قدما. ولا مغالاة في التشديد على أهمية الحلول الإقليمية. وفي هذا الصدد، وتجدر الإشادة بالجهود الدبلوماسية الإقليمية الرفيعة المستوى التي بُذلت مؤخرا لتحسين العلاقات الثنائية وتعزيزها من أجل إنهاء حلقات العناء والصراع المتفشية.

كما نشيد بعمل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى تحت قيادة أنغولا في جهوده لتعزيز الحوار البناء وحل النزاعات بالوسائل السلمية والتعاون الإقليمي.

علاوة على ذلك، يرحب وفد بلدي بإنشاء فريق الاتصال والتنسيق مؤخرا بوصفه خطوة هامة في الجهود الإقليمية الرامية إلى تحديد وتنفيذ حلول غير عسكرية لدوافع النزاعات العابرة للحدود. وهناك حاجة إلى حلول أفريقية سليمة لهذه المشاكل الأفريقية الفريدة.

بالإضافة إلى ذلك، نسجل تأييدنا الكامل للجهود المتواصلة من أجل تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة وميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى لعام ٢٠٠٦.

ويقدر وفد بلدي أيضا دعم الأمم المتحدة من خلال لجنة بناء السلام في تعزيز التعاون الإقليمي والاجتماعي والاقتصادي بوصفه عنصرا رئيسيا في بناء السلام واستدامته وتعزيز التنمية المستدامة.

ومن المفيد أن التنمية المستدامة للموارد الطبيعية هي إحدى أولويات خطة العمل الثلاثية السنوات لتفعيل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى، التي قدم لنا اليوم المبعوث الخاص تفاصيلها.

لدينا اعتقاد راسخ بأنه يتعين على المنطقة أن تمضي قدما بشجاعة ونشاط لتسخير مواردها الطبيعية لصالح شعوبها، ولا سيما شبابها، من أجل ضمان سلامها وازدهارها. ويجب أن يكون هناك تحول من نمط الاستخراج والاستغلال غير المنظمين إلى نموذج يحبذ الاستثمار في البشر، وبناء القدرات، وإضافة القيمة، وخلق فرص العمل، وتطوير الهياكل الأساسية.

يجب استخراج الموارد الطبيعية وتداولها بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة ومستدامة واستخدامها في إحداث تغيير إيجابي لشعوبنا. بناء على ذلك، نقترح خمس نقاط عمل.

أولا، ينبغي تقديم المساعدة، بما في ذلك بناء القدرات إلى البلدان التي تملك الموارد في منطقة البحيرات الكبرى بغية تمكينها من وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والآليات المناسبة لإدارة استخراج الموارد الطبيعية.

ثانيا، ينبغي تقديم دعم معزز إلى أجهزة الأمن الوطني وإنفاذ القانون بهدف تحسين الأمن لا سيما حول مناطق التعدين وطرق العبور ونقاط الحدود.

ثالثا، من الأهمية بمكان إيجاد منابر للحوار الشامل من أجل إعادة بناء الثقة بين المجتمعات التي تقيم في مناطق التعدين والسلطات المحلية والأجهزة الأمنية وهيئات التعدين والمتّجرين بالموارد الطبيعية. ويجب الاستثمار الحقيقي في تلك المجتمعات، بما في ذلك إيجاد فرص العمل والتدريب وتوفير سبل العيش البديلة.

رابعا، ينبغي لبلدان المنطقة أن تتعاون على نشر مجموعة من الخيارات العسكرية وغير العسكرية، بطريقة منسقة للتصدي بشكل شامل للتحدي الذي تشكله الجماعات المسلحة. وقد تشمل التدابير غير العسكرية برامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ويسر كينيا مساهمتها بقواتها لتعزيز السلام في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

خامسا، هناك حاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي على نحو يعزز التكامل الاقتصادي للبلدان المتأثرة مع التركيز بشكل خاص على الاستفادة المنتجة من الموارد الوطنية. والتعاون الإقليمي مهم أيضا لتنفيذ اتفاق أديس أبابا الإطاري وغيره من الأدوات الإقليمية لمكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها.

نختتم بالتأكيد مجددا على التزام كينيا، بوصفها بلدا من بلدان منطقة البحيرات الكبرى، بدعم التحول في منطقتنا من خلال تحسين إدارة مواردنا الطبيعية لتحقيق الازدهار المشترك لنا جميعا. فلنمضِ قدما بعزم ولنمض قدما بشجاعة وتفاؤل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لوزير الدولة للمساعدات الإنمائية الخارجية وشؤون المغتربين في أيرلندا.

السيد بروفي (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر كينيا على استضافتها لهذه المناقشة الهامة. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات: المبعوث الخاص شيا والسفير كاهولو، والأمينة العامة المساعدة بوبي. وأود أيضا أن أنوه بزميلينا ممثلي أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

يسرني جدا أن مجلس الأمن قد اعتمد اليوم البيان الرئاسي S/PRST/2021/19 بشأن هذه المسألة الهامة. ولا يمكن بناء السلام المستدام والدائم حقا إلا بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ودوافع عدم الاستقرار. أود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط في مناقشتنا اليوم.

أولا، التعاون الإقليمي أمر ضروري لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وأسباب عدم الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وتشيد أيرلندا بالتقدم الذي أحرزته بلدان المنطقة في تحسين وتعزيز التعاون الإقليمي في مختلف القطاعات السياسية والأمنية والاقتصادية. ولا يمكن تحقيق السلام المستدام إلا من خلال التعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والشركاء الدوليين.

ويجب أن تواصل دول المنطقة الاسترشاد بالاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة لأنه يوفر الأساس لوضع رؤية مشتركة للسلام والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد الإقليمي. وتتطلع أيرلندا إلى عقد الاجتماع العاشر الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية للاتفاق الإطاري بحلول نهاية العام. ونأمل أن يحافظ هذا الاجتماع على الزخم ويساعد على تحويل التقدم المحرز مؤخرا إلى رخاء مشترك لشعوب منطقة البحيرات الكبرى.

إن إنشاء فريق تنسيق الاتصال بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة من أجل التركيز على استخدام التدابير غير العسكرية لمعالجة النزاع وعدم الاستقرار تطور هام ونرحب به كثيرا. وستواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور هام في دعم المنطقة، وترحب أيرلندا باستراتيجية توطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى. وسيتطلب تنفيذها مواصلة الجهود المتضافرة من جانب الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين.

ثانيا، إن الاستغلال غير المشروع للمعادن والموارد الطبيعية والاتجار بها يشكلان سببا هاما للنزاعات في أفريقيا، ولا سيما في منطقة البحيرات الكبرى حيث يؤدي التنافس على السيطرة على المناطق الغنية بالموارد إلى تأجيج الأعمال العدائية والعنف. إن لهذه الأنشطة أثرا مضاعفا على الأسباب الأخرى لعدم الاستقرار. ويؤدي تغير المناخ وتشريد السكان والفقر المدقع والجوع وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية ونقص الفرص المتاحة للشباب إلى زيادة التحديات في جميع أنحاء المنطقة.

وتؤيد أيرلندا الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى ضمان توافر ضوابط قانونية وشفافة وفعالة لدعم إدارة الموارد الطبيعية ومنع استغلالها بصورة غير مشروعة. كما أن الحكم الرشيد ضروري لضمان أن تصبح الموارد الطبيعية الوفيرة في المنطقة أساسا للنمو والتنمية الاقتصاديين الشاملين والمستدامين.

ويشير آخر تقرير للأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2021/836) إلى التقدم المحرز في هذا الصدد، ونشيد بالجهود الجارية التي تبذلها بلدان منطقة البحيرات الكبرى والشركاء والمنظمات الإقليمية لوضع نهج شامل لإدارة الموارد الطبيعية. ونتطلع إلى إحراز تقدم في تنفيذ التوصيات الصادرة عن حلقة العمل الرفيعة المستوى

التي عقدت مؤخرا في الخرطوم بهدف كبح الاستغلال والاتجار غير المشروعين بالموارد الطبيعية.

وستواصل أيرلندا القيام بدورها من خلال المشاركة المستمرة في نظام عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات والدعوة إليه وتنفيذ لائحة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمعادن المؤججة للنزاعات. ومن خلال عضويتنا في المنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة، ستواصل أيرلندا العمل مع شركائها لتبادل أفضل الممارسات والعمل معا للحد من الآثار السلبية للتعدين وضمان إسهامه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثالثا، يتطلب وضع حلول مستدامة وطويلة الأمد تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون وحمايتهما، فضلا عن الاستجابة للأزمات الإنسانية التي تواجه المنطقة بطريقة منسقة ومتماسكة. وتواجه المنطقة إحدى أشد الأزمات الإنسانية في العالم نتيجة لتشريد ١٥ مليون شخص وزيادة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد – لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث تفاقمت دورة النزاع والجوع لأسباب عدم الاستقرار مثل تغير المناخ. –. ويتطلب العمل على معالجة تلك الأزمة وحماية أشد الفئات ضعفا استجابة جماعية. ونحث جميع الأطراف على ضمان سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني ووصولهم دون عوائق لتقديم المساعدة الإنسانية. ويجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

لقد تحملت النساء والشباب أسوأ المصاعب الناجمة عن النزاع وانعدام الأمن لفترة طويلة جدا. وبالنسبة لأيرلندا، من الواضح أن مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية وفعالة في الجهود الوطنية والإقليمية والدولية أمر أساسي لإيجاد حلول مستدامة للأسباب الجذرية للنزاع ودوافع عدم الاستقرار . وتشمل تلك الحلول الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جميع أنحاء المنطقة. ومن شأن تعزيز المساواة بين الجنسين وكفالة مشاركة الشباب الفعالة أن يدفعا عملية التحول ويسرعا بالتقدم في مجالات السلام والأمن والتنمية.

وتعدُّ الأسباب الجذرية للنزاعات ودوافع عدم الاستقرار تحديات مشتركة وتتطلب حلولا مشتركة. وينبغي أن يتم التوصل إلى هذه الحلول من خلال الدور النشط لدول المنطقة. ويجب دعم هذه الجهود على الصعيد الإقليمي من خلال تعزيز التعاون بين الجيران والمنظمات الإقليمية. ومن الواضح أن لدينا على الصعيد الدولي مصلحة مشتركة في تنمية منطقة البحيرات الكبرى بحيث يسودها السلام والرخاء وتلبي احتياجات شعوبها.

ولمعالجة هذه المسائل، يجب أن نجدد دعمنا لتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والمبادرات الإقليمية لتعزيز التنسيق والتعاون. ويجب أن نكفل توفر إدارة وضوابط فعالة لتمكين الإدارة المشروعة والشفافة للموارد الطبيعية. ويجب أن نعمل جماعيا للاستجابة للاحتياجات الإنسانية العاجلة، فضلا عن التمسك بالتزامنا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون. وفي الوقت نفسه، يجب أن نضع أيضا الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وبرنامج عمل الشباب والسلام والأمن في صدارة جهودنا الرامية إلى وضع وتنفيذ حلول مستدامة وطويلة الأجل للمنطقة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم. أرحب بكم، سيدتي الرئيسة، في جلسة اليوم. وأرحب أيضا بمناقشة اليوم الهامة التي تعقدها كينيا.

وسأركز على ثلاث نقاط.

أولا، يجب ترجمة تعزيز التعاون الإقليمي إلى فوائد محددة للناس. ويجب أن يكفل التقارب حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني الذين ما زالوا ضحايا للجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وترحب فرنسا بإنشاء فريق الاتصال والتنسيق لتنفيذ التدابير غير العسكرية. وينبغي له أن يبني الثقة وأن يسرع عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج. ومن المهم أيضا رصد التنسيق فيما بين الجهات الأمنية الفاعلة ذاتها في الميدان، وبينها وبين بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويجب أن تدعم الديناميات الإقليمية الجديدة التنمية المستدامة التي تعود بالفائدة على الناس. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن وضع اللمسات الأخيرة على عدة اتفاقات ثنائية بشأن التجارة والاستثمار والهياكل الأساسية ووضع أطر إقليمية للتصدي لجائحة فيروس كورونا كلها تطورات إيجابية. ويجب أن تواصل دول المنطقة الاسترشاد بالاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. إن كفالة عقد الاجتماع العاشر الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون أمر ملح، لأنه سيكون علامة هامة في التحقق من تنفيذه.

ثانيا، من الضروري كبح أحد الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار – الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. فهو يساعد على تمويل الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية، ويؤجج النزاعات ويزيد من حدة التوترات فيما بين الدول. تخضع التجارة في بعض المعادن، مثل التنتالوم والقصدير والتنغستن، لمزيد من التنظيم. غير أن تعدين الذهب لا يزال غير خاضع للرصد الكافي وينبغي أن يخضع للتنظيم بشكل أكثر صرامة. ويجب متابعة التوصيات المنبثقة عن حلقة العمل المعنية بالموارد الطبيعية، التي عقدت في الخرطوم، باتخاذ إجراءات. ويجب أن نضاعف جهودنا لتنفيذ الآلية الإقليمية لإصدار الشهادات التابعة للمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى. إن مواءمة النظم المالية، وتعزيز شبكات التعاون القضائي في منطقة البحيرات الكبرى، ووضع قواعد بيانات إقليمية بشأن تدفق المعادن مجالات يمكن أن تساعد في دعم الشفافية ومكافحة الإفلات من العقاب.

وخارج المنطقة، يجب على جميع الدول، ولا سيما بلدان العبور وبلدان المقصد، أن تبني سلسلة قيمة مسؤولة. وفي كانون الثاني/يناير، وضع الاتحاد الأوروبي قواعد وأنظمة جديدة لمكافحة الاتجار بالمعادن. كما سيساعد جمهورية الكونغو الديمقراطية على استعادة سيادتها على مواردها الخاصة. ويجب على مجلس الأمن أيضا أن يتخذ إجراءات بفرض عقوبات على الأفراد والكيانات الضالعة في الاستغلال غير المشروع للموارد.

وأخيرا، يجب أن تحظى استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى بدعم كامل من المنطقة وشركائها. وتحدد خطة العمل لتنفيذ الاستراتيجية مجموعة من الخطوات المحددة الأهداف، التي ستتطلب، في المقام الأول، تعبئة قوية جدا من جانب دول المنطقة. وفي الأشهر المقبلة، يجب أن تعزز عملية التنفيذ، على وجه الخصوص، العدالة الانتقالية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وما دامت انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان مستمرة، فإن المنطقة لن تشهد سلاما دائما.

فالاحتياجات الإنسانية في ازدياد، وانعدام الأمن الغذائي في ازدياد، وفيروس الإيبولا يعود للظهور من جديد. جمهورية الكونغو الديمقراطية هي الدولة التي يوجد بها أكبر عدد من المشردين في أفريقيا. وفي إطار خطة العمل، هناك حاجة ماسة إلى حلول دائمة لإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن بشكل طوعي وآمن وكريم.

ويجب أن يدعم الاستثمار في المنطقة التنمية المحلية، مع مشاركة الشباب والنساء، واحترام البيئة. ينبغي أن تكون هذه الأولويات في صلب مناقشات المؤتمر المعني بالاستثمار والتجارة، الذي يجري تنظيمه حاليا.

وفي الوقت الذي يجري فيه انتقال بعثة الأمم المتحدة، ينبغي لوكالات الأمم المتحدة أن تعزز وجودها في منطقة البحيرات الكبرى. وينبغي للمانحين أن يحشدوا قواهم لدعم تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية وتلبية الاحتياجات الإنسانية. وسيلزم تقديم الدعم الكامل من صندوق بناء السلام.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص هوانغ شيا والأمين التنفيذي كاهولو والأمينة العامة المساعدة مارثا بوبي على إحاطاتهم.

وسأركز أيضا على ثلاث نقاط.

أولا، إننا نعترف بالتقدم الإيجابي في التعاون في منطقة البحيرات الكبرى. وتشهد على ذلك عمليات التواصل الدبلوماسي والزيارات الرفيعة المستوى على المستوى الثنائي في المنطقة. ونرى أيضا تعاونا أمنيا أقوى وتنسيقا أقوى للأعمال العسكرية وغير العسكرية ضد الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا أمر مشجع، لا سيما بالنظر إلى العنف وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية الحادة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الأهمية بمكان أن تدعم منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الجهود المبذولة لمعالجة الحالة، بما في ذلك عن طريق التعاون والتنسيق الإقليميين.

ثانيا، إن اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى وخطة العمل المصاحبة لها، نقطة انطلاق جيدة لتعزيز تعاون إقليمي أوثق. وسيكون تركيز خطة العمل على إشراك الشركاء الماليين الرئيسيين، مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي، مفيدا في الوفاء بالوعود. ونرحب أيضا بتكثيف نشاط المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والإجراءات المزمع اتخاذها بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في إطار صندوق بناء السلام. ونشيد بجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتطبيقهما نهجا يراعي الاعتبارات الجنسانية إزاء نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الخطة الانتقالية الأخيرة. ونتطلع إلى العمل مع المبعوث الخاص وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك المجتمع المدني والنساء، لكفالة تنفيذ تلك المبادرات الهامة.

ثالثا، إن الاتجار غير المشروع بالموارد الوطنية يولد مئات الملايين من الدولارات سنويا. وهو السبب الجذري للنزاع ويجب التصدي له. فهو يؤجج العنف بين القبائل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويساهم في انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ويعوق توطيد السلام والأمن. وعلاوة على ذلك، فإنه يعزز الجماعات المسلحة، مما يؤدي إلى معاناة إضافية للسكان المدنيين. كما أن الاتجار غير المشروع بالذهب والأخشاب والموارد الطبيعية الأخرى يؤدي إلى خسارة في الإيرادات العامة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وهذا بدوره له عواقب وخيمة على قدرة الدول على حماية سكانها وتوفير الخدمات الأساسية.

ولا يمكن إغفال البعد العابر للحدود للتجارة غير المشروعة. وفي هذا الصدد، من المشجع أن نرى التوصية الصادرة عن حلقة العمل الرفيعة المستوى بشأن الموارد الطبيعية، التي عقدت في الخرطوم في آب/أغسطس. ويجب أن نعزز ملكية هذه المبادرات الإقليمية. إن إقرار رؤساء الدول والحكومات للتوصية في مؤتمر القمة الاستثنائي القادم للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، إلى جانب الآلية القائمة بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، قد يسهم في الحد من إيرادات الجماعات المسلحة والنهوض بالإدارة الشفافة والمستدامة للموارد الطبيعية في المنطقة. وتشجع النرويج جميع أصحاب المصلحة على العمل معا لضمان التنفيذ.

وفي الختام، نرحب باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2021/19 اليوم. وتكرر النرويج دعمها لعمل المبعوث الخاص والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. فجهودها حاسمة لضمان السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر كينيا على عقد مناقشة اليوم حسنة التوقيت. كما نشكركم، سيدتي الرئيسة، على الوصف الدقيق لمنطقة البحيرات الكبرى وعلى تذكيرنا بما هو ممكن للمنطقة وللقارة بأسرها.

ونرحب بالإحاطات الشاملة التي عرضها مقدمو الإحاطات هذا الصباح.

على مدى السنوات القليلة الماضية، وعلى الرغم من التحديات المستمرة، أحرزت بلدان منطقة البحيرات الكبرى تقدماً جديراً بالثناء،

بما في ذلك اتخاذ خطوات ملموسة نحو نقل السلطة سلمياً، وتطبيع العلاقات الثنائية، ومواصلة تنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون. وتحقيقاً لتلك الغاية، نعترف بالدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، أي الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، في تعزيز التنسيق والتعاون بين دول المنطقة في جهودها الرامية إلى مكافحة النزاعات الجارية.

كما نغتنم هذه اللحظة لنشيد بالجهود المبذولة لتحسين إبراز المرأة وتمثيلها وتمكينها في المنطقة في إطار الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونحث على مواصلة السير بخطى واسعة لضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في جميع مراحل العمليات السياسية وبناء السلام والتنمية.

وعلى الرغم من ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية المتفجرة في مناطق من الإقليم، بما فيها شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تواصل الجماعات المسلحة شن هجمات تؤثر على السكان المدنيين وتترتب عليها عواقب مزعزعة للاستقرار على نطاق واسع في المنطقة. وبينما لا تزال الحالة في البلد هشة، نرحّب بإعلان الرئيس تواديرا وقف إطلاق النار من جانب واحد بوصفه خطوة أساسية نحو تنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وندعو جميع الأطراف إلى متابعة تلك الجهود واحترامها.

كما أن الحالة الإنسانية في جميع أنحاء المنطقة تثير قلقاً بالغاً. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، لا يزال العنف يسهم في النزوح الداخلي لعدد كبير من الناس، حيث يعاني الكثير منهم من انعدام الأمن الغذائي. وفي ظل الجهود السياسية والدبلوماسية الجارية لمعالجة الحالة في المنطقة، فإن من الأهمية بمكان أن يبقي المجتمع الدولي على دعمه لشعوب المنطقة، بما في ذلك من خلال المساهمات في خطط الاستجابة الإنسانية ذات الصلة.

إن الدعم المتواصل من المجتمع الدولي لجهود بلدان المنطقة نحو السلام هو أمر أساسي. ويشمل ذلك دعم مؤسسات الدولة وتنفيذ الأطر ذات الصلة، فضلاً عن الجهود الإقليمية الرامية إلى مكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها، بغية تحويلها إلى عوامل حفازة للنمو الاقتصادي والتنمية.

ويحدونا الأمل في أن تنجح استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى في دعم تنفيذ الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون والصلة بين السلام والأمن والعدل والتنمية في المنطقة. يشمل هذا النهج المنظومة بأسرها وهو يحدد أولويات الأمم المتحدة في المنطقة خلال السنوات القليلة القادمة، ويدل على التزام المبعوث الخاص بالسلام الإقليمي في الأجل الطويل. ونحث المجتمع الدولي على دعم تنفيذه.

وبغية تحقيق السلام والتنمية المستدامين، يجب أن نعالج الشبكة المعقدة من الأسباب الجذرية للعنف المتوطن ودوافعه، ولا سيما الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والتجارة فيها. ونشدد على ضرورة أن يقترن ذلك النهج مع جهود الشركاء الرئيسيين لبناء قدرات بلدان المنطقة على توقع النزاعات الناشئة وإدارتها والتخفيف من حدتها وحلّها.

وفي الختام، تؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين دعمها لبلدان وشعوب المنطقة وتغتنم كل فرصة لدعم عمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مكررة من جديد التأكيد على أهمية الحلول الأفريقية للتحديات الأفريقية. ونرحّب بالعمل الجاري للأمم المتحدة، بما في ذلك عمل المبعوث الخاص، وبجميع الجهود المبذولة لضمان السلام والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.

وأخيراً، نشارك في الترحيب بالبيان الرئاسي بشأن منطقة البحيرات الكبرى الذي سيصدر لاحقاً (S/PRST/2021/19).

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): يتقدّم وفد بلدي بالشكر إلى كينيا على عقد هذه المناقشة، ونرحب بحضوركم

مرة أخرى، سيدتي الرئيسة، في المجلس. ونشكر أيضاً المبعوث الخاص هوانغ شيا والسيد جواو صامويل كاهولو والسيدة مارثا بوبي على إحاطاتهم ونعرب عن تحياتنا لممثلي أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وبوروندي ورواندا.

ترحّب المكسيك بالنتائج الإيجابية للدبلوماسية الإقليمية ومن بينها، في جملة أمور، تطبيع العلاقات بين بوروندي ورواندا وتعزيز العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ونسلّط الضوء على الأثر الإيجابي لتلك الديناميات الإقليمية على السلام والأمن، كما في تنشيط الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى على سبيل المثال.

إن خطة العمل للأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٣ لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى هي موضع ترحيب بالغ. ونسلّم بقيمة ذلك الصك لا في تحديد المجالات ذات الأولوية للمنطقة وحسب، ولكن أيضاً بوصفه آلية للبرمجة والتقييم.

وإلى جانب التقدم المحرز، نشير إلى أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة، ناشئة أساساً عن أنشطة الجماعات المسلحة التي تترجَم إلى مسائل تتعلق بالأمن والمساعدة الإنسانية. يجب أن تكون معالجة الأسباب الجذرية للعنف أولوية، لأن هذه هي الطريقة العقلانية والفعالة الوحيدة لاحتوائه.

وفي هذا الصدد، أود أن أبرز بإيجاز أربع نقاط:

أولاً، لا يزال استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها يشكلان تحدياً رئيسياً في المنطقة. وهناك حاجة إلى اتخاذ تدابير حازمة لكبح تلك الحلقة الإجرامية. ويمثل تنسيق التشريعات في هذا المجال وتعزيز النظم القضائية والمالية بعض التدابير الملموسة والتي تأتي في أوانها.

ثانياً، إن العنف وانعدام الأمن يتضاعفان من جراء النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهناك صلة بين التمويل الذي يتم الحصول عليه من الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وبين حيازة تلك الأنواع من الأسلحة. ولذلك بات من الضروري تنفيذ تدابير أكثر تحديداً لمكافحة تلك الآفة. والهدف في هذا الصدد هو الحد من أنشطة الجماعات المسلحة على النحو المحدد في المجموعة ٢ من خطة العمل.

ونرى أن من الأهمية بمكان وضع سياسات وبرامج لإدارة الأسلحة والذخائر تكمّل الاستراتيجية الأوسع لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن المؤكد أن ذلك سيقطع شوطاً طويلاً نحو تحقيق الغاية ١٦,٤ من أهداف التنمية المستدامة. غير أن نجاح برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يتوقف إلى حد كبير على الفرص والبدائل المتاحة للمقاتلين السابقين، وهذا هو السبب في أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة ضرورية.

ثالثا، وعلى نحو ما ذكر آنفا، لا تزال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وعدم الإنصاف البالغ في توزيع اللقاحات يؤثران سلبا على المنطقة وأجزاء أخرى من العالم، سواء من حيث الصحة العامة أو التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونؤكد مجددا أنه يجب الآن أن نقبل دون قيد أو شرط حقيقة أنه يجب النظر للقاحات كوفيد-١٩ على أنها منفعة عامة عالمية لضمان حصول الجميع عليها.

وأخيرا، لا بد من القول إن الزخم الممنوح للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في سياق المنطقة ذو قيمة، وهو أمر هام. ونرحب بزيادة مشاركة المرأة في الساحة السياسية، فضلا عن إشراكها في عمليات الوساطة وبناء السلام.

في الختام، أؤكد على أنه من الضروري أن يواصل المجلس إيلاء الاهتمام نظرا للحالة في منطقة البحيرات الكبرى، حيث إن تحقيق السلام المستدام في جزء كبير من القارة الأفريقية يتوقف على ذلك. ومن ثم، فإننا نشيد باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2021/19 في هذه الجلسة.

السيد الأدب (تونس): أشكر المبعوث الخاص، السيد هوانغ شيا، والسفير جواو كاهولو، والأمينة العامة المساعدة مارثا بوبي

على إحاطاتهم القيمة. ونرحب بمشاركة السادة الوزراء. كما أشكركم، السيدة الوزيرة، على رئاستكم لهذه الجلسة، وأشكر كينيا على اختيار موضوعها اليوم.

تواجه منطقة البحيرات الكبرى العديد من التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية ذات التأثير المباشر على الأمن والسلم والاستقرار والتنمية لبلدانها. وقد عمقت جائحة كوفيد-١٩ هذه الأوضاع وفاقمت صعوبات مواجهة هذه التحديات وتداعياتها، خاصة على الأوضاع الإنسانية.

وفيما يتعلق بالبعد الأمني، فإن بلدان المنطقة ما زالت تحت تهديد الجماعات المسلحة التي تواصل استهداف الأمن والاستقرار، إلى جانب نشاطاتها في مجال الاستغلال غير المشروع للثروات الطبيعية والاتجار بها وتجارة الأسلحة لتمويل عملياتها، مما عمق معاناة السكان المحليين وفاقم ظاهرة التهجير القسري وتدفقات اللاجئين في الداخل والخارج، علاوة على تواصل انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني.

وإزاء هذه التهديدات، فإنه من الضروري اعتماد مقاربة إقليمية مشتركة لوضع حد لها ولتأثيراتها المباشرة على الأمن والاستقرار في المنطقة، تجعل من الثروات التي تزخر بها منطقة البحيرات الكبرى محركا للتنمية وعاملا لتوطيد الأمن والاستقرار لمختلف شعوبها، عوض أن تظل مصدرا لتمويل المجموعات المسلحة وتأجيج النزاعات والعنف.

يكتسي التنفيذ الكامل والفعال للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون من قبل جميع الدول الموقعة أهمية كبرى لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وفي هذا السياق، نثمن جهود الدول الموقعة للإيفاء بالتزاماتها. كما نثمن بنفس القدر دعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لهذا المسار.

كذلك نرحب بنتائج مؤتمر القمة المصغر الثالثة لرؤساء دول المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، التي انعقدت في لواندا في ١٦ أيلول/سبتمبر الماضي، لا سيما فيما يتعلق بالسبل الكفيلة بتعزيز السلم والأمن والاستقرار في المنطقة والتصدي للتحديات الإنسانية التي تواجهها بلدانها.

رغم الصعوبات الماثلة، فإن أمام منطقة البحيرات الكبرى فرصة هامة لتحقيق السلم والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة من خلال تضافر جهود بلدانها، على أن تلقى الدعم اللازم لها من قبل المجموعة الدولية بما يساهم في تيسير تنفيذ المقتضيات السياسية والأمنية للاتفاق الإطاري، وذلك بالتوازي مع الجوانب التنموية والاقتصادية التي تمثل عنصرا أساسيا للسلام والاستقرار الدائمين. كما أن تحسين ظروف العيش، خاصة في المناطق الحدودية، وتطوير علاقات التعاون التجاري ومحاربة الفساد والحرص على حسن التصرف في إدارة الموارد والثروات الطبيعية من شأنها تعزيز بناء الثقة والتأثير إيجابيا على أوضاع شعوب المنطقة.

ولا يفوتني أن أثني على جهود المبعوث الخاص وفريقه في تعزيز السلام والأمن في المنطقة من خلال المساعي الحميدة والوساطة والدبلوماسية الوقائية، بالإضافة إلى أنشطة بناء القدرات التي تعود بالنفع المتبادل على بلدان المنطقة. كما نثمن الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للتصدي للتحديات الطويلة الأمد المنجرة عن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها في المنطقة. ونشير في هذا السياق إلى أهمية دور استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى وخطة العمل ذات الصلة التي تم الشروع في تنفيذها.

في الختام، نشيد بالدور الهام لكل من لجنة بناء السلام، إلى جانب شركائها الرئيسيين مثل البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى وصندوق بناء السلام، في دعم التعاون عبر الحدود في المنطقة من خلال الجهود المبذولة باتجاه تعزيز التعاون الأمني والمصالحة والتماسك الاجتماعي والحكم المحلي الشامل وإعادة الإدماج المجتمعي للمقاتلين السابقين وإيجاد حلول دائمة للسكان النازحين.

كما نجدد دعم تونس للجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفي مقدمتها الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب

الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وجماعة شرق أفريقيا، وجميع الشركاء لزيادة تعزيز المكاسب التي تحققت في تنفيذ الاتفاق الإطاري وتعزيز التعاون الإقليمي الذي سيؤدي حتما إلى سلام طويل الأمد وتنمية مستدامة في المنطقة. ونرحب باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2021/19 في جلسة اليوم.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر كينيا على استضافتها مناقشة اليوم وأقدر التزامها بالتعامل مع هذا الموضوع باعتباره أولوية عليا. والشكر موصول لمقدمي الإحاطات على بياناتهم، وأرحب بممثلي بلدان المنطقة لانضمامها إلينا اليوم.

ندرك جيدا أن الأسباب الجذرية والنزاعات المتوطنة في منطقة البحيرات الكبرى متعددة ومعقدة. وظل انعدام الأمن، ولا سيما في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، على مدار أكثر من عقدين من الزمن أحد العوامل المزعزعة للاستقرار في المنطقة التي ما برحت تعاني من هجمات يومية وجرائم قتل للمدنيين على أيدي مختلف القوى الهدامة.

ويؤسفنا أن نلاحظ أن ثمة سمة بارزة أخرى للنزاع - سلوك لا يليق بالبشر - وهي العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، مصحوبا بانتهاكات خطيرة ضد النساء والأطفال. وبدوره، تسبب النزاع المستمر في معاناة سكان المنطقة لمستوى حرج من انعدام الأمن الغذائي وجعلهم في حالة إنسانية مزرية. ولا يمكن تصور أن ما يقرب من ١٥ مليون شخص في المنطقة تعرضوا للتشريد القسري. إن هذا ينبغي ألا يحدث للسكان في عصرنا.

إن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، وهو محور نقاش اليوم، محرك طويل الأمد لانعدام الأمن والصراع في المنطقة. وعلينا أن نكفل أن تلك الموارد تخدم رفاه سكان المنطقة.

وفي هذا الصدد، أود أن أبرز ثلاثة مجالات رئيسية أساسية لمعالجة هذا المحرك للصراع.

أولا، نحن واثقون من أن التعاون الإقليمي الناجح أداة أساسية لزيادة تعزيز السيطرة على المعادن المؤججة للصراع ومواقع التعدين. ونرحب بالجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لتعزيز حوارها المشترك وتعاونها الإقليمي في مكافحة الاستغلال غير المشروع، والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية. وفي هذا الصدد، نشجع بلدان المنطقة على تيسير تنفيذ المبادرات الإقليمية المشتركة في ذلك المضمار، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ قاعدة البيانات الإقليمية المتعلقة بتدفقات المعادن، وآلية التصديق الإقليمية، وتنسيق اللوائح التنظيمية الإقليمية. ونعتقد أيضا أن هناك فرصا كبيرة للنساء والشباب للمشاركة في قطاع التعدين، ومن شأن هذه الفرص أن توفر لهم بديلا عن المشاركة في الصراع المسلح.

ثانيا، نؤيد الرأي القائل بأن تعزيز البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح والاستقرار يوفر آفاقا لتعطيل إمدادات الأسلحة للجماعات المسلحة. ومن المهم جدا ضمان الإدارة المستدامة والشفافة للمخزونات الوطنية من الأسلحة والذخائر لمنع وقوعها في أيدي القوى الهدامة. وفي هذا الصدد، نشيد بجهود على الاتفاق في إنشاء فريق الاتصال والتنسيق والالتزامات بتنفيذ خطة عمله التي من شأنها أن تسمح بالحد من التهديدات التي تشكلها القوى الهدامة. ونقدر أيضا الدور المهم الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تقديم مساعيها الحميدة ومشورتها الاستراتيجية والتقنية.

ثالثا، نشدد على الدور الهام الذي تقوم به سلطات التحقيق والمحاكم في المنطقة في معالجة موضوع المساءلة عن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. وبناء على ذلك، نشجع بلدان المنطقة على مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الجسيمة بموجب القانون الدولي وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. ونحن واثقون من أن تنفيذ إعلان نيروبي بشأن العدالة والحكم الرشيد سيرسم المسار الصحيح ويزيد من ثقة السكان في نظام العدالة وسيادة القانون.

أخيرا، أشكر المبعوث الخاص على جهوده الدؤوبة في المساهمة في تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية ودعمه الثابت للبلدان الموقعة على الاتفاق في معالجة الأسباب الجذرية للصراع.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نرحب بمشاركتكم، سيدتي الرئيسة، في هذه الجلسة بصفتكم رئيسة مجلس الأمن. ونحن ممتنون للمبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد هوانغ شيا؛ وللأمينة العامة المساعدة، مارثا بوبي؛ وإلى الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد جواو صامويل كاهولو. ونشكرهم على الآراء التي أعربوا عنها.

نرحب أيضا بممثلي أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنغولا، وبوروندي، ورواندا. ونقدر للرئاسة الكينية الدعوة إلى عقد هذه المناقشة بشأن مسألة منطقة البحيرات الكبرى. ونرى أن مناقشة اليوم ستمكننا من تبادل الآراء وإيجاد القواسم المشتركة والمبادئ التوجيهية لجهودنا المقبلة الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة في تلك المنطقة المهمة.

لا تزال الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تؤثر تأثيرا شديدا على المنطقة، وهي حالة لا تزال صعبة للغاية. وقد شهدنا بعض الاستقرار في تنجانيقا وكاساي، ولكن لا يزال هناك تهديد قوي للأمن في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية، حيث تواصل القوات الديمقراطية المتحالفة نشاطها، إلى جانب جماعات مسلحة أخرى. ولا يزال الهدف يتمثل في جعل استخراج المعادن أكثر تنظيما من أجل منع تهريب المعادن من إفادة الجماعات المسلحة غير المشروعة.

نحن مقتنعون بأن الاستخدام الحصري للوسائل العسكرية سيحول دون حدوث تطبيع دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتابعنا عن كثب الجهود التي بذلتها السلطات لاستعادة السيطرة على المجال الأمني، وتحسين الحالة الإنسانية، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وحل النزاعات الحدودية مع الجيران، وحل الصراعات بين القبائل، وتنفيذ برنامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

إزاء خلفية كل تلك المسائل في مجال الأمن والحالة الإنسانية الصعبة، ومع مراعاة عامل مرض فيروس كورونا، نلاحظ الدبلوماسية المتزايدة التي تقوم بها دول المنطقة من أجل بناء علاقات حسن الجوار. ونرحب بذلك التصميم على تطوير التعاون بغية تذليل التحديات القائمة، والقيام بذلك من خلال التنسيق الجماعي. وينطبق ذلك على حشد الجهود لمكافحة الجماعات المسلحة، وتعضيد الحدود، وتطوير العلاقات التجارية.

ونلاحظ الاتصالات العديدة على مختلف المستويات بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، ورواندا، وتنزانيا، ونعتقد أن رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد تشيسيكيدي، الذي سيرأس الاتحاد الأفريقي هذا العام سيجذب مزيدا من الاهتمام إلى مسألة منطقة البحيرات الكبرى. ونقدر أيضا الدور الذي اضطلعت به اللجنة الدولية لرواندا تحت الرئاسة الأنغولية.

أخيرا، تتضمن قائمة المبادرات الإيجابية اتفاقا بشأن خطوات تنفيذ خرائط الطريق المتعلقة بتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، واستند ذلك إلى القرار الذي اتخذه الرئيس تواديرا بإعلان وقف إطلاق النار.

إن جميع الإنجازات التي سردتها من فوري يجمع بينها عامل واحد مشترك. فجميع المبادرات التي تساعد على استقرار الحالة لن تكون قابلة للتطبيق إلا عندما تتم بلورتها وموافقة المشاركين المباشرين عليها على المستوى الإقليمي. وهذا يتماشى أيضا مع المبدأ الذي نتفق عليه جميعا، أي أنه لا مندوحة من الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن هذا شرط مسبق لازم للنجاح، ويتبين مرة أخرى مدى الضرر التي ينجم عندما تُفرض صيغ جاهزة، وعندما تُقمع المبادرات الوطنية والسيادة، وعندما تُبذل محاولات صريحة للتدخل من الخارج.

نرى أن دور المجتمع الدولي ومجلس الأمن يتمثل في دعم مبادرات الجهات الفاعلة الإقليمية. وفي هذا الصدد، نرحب بالعمل الذي قام به المبعوث الخاص للأمين العام. ونرى أن من الضروري أن تنفذ جميع البلدان إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

نحن مقتنعون بأن استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب الصراعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى ستعطي زخما جديدا للجهود الجماعية التي تبذلها الجهات الفاعلة الإقليمية. ونلاحظ أيضا أن خطة العمل في إطار تلك الاستراتيجية قد بدأت الآن في التنفيذ. ونؤيد المساعي الحميدة التي يبذلها السيد هوانغ شيا في جهوده لتعزيز الحوار الثقة وتطبيع العلاقات بين بلدان المنطقة، ونهجه المتعمق والشامل نحو الأسباب الجذرية لحالات الأزمات.

في الختام، نود أن نؤكد مجددا أن روسيا، بصفتها أيضا عضوا في مجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى، تعتزم الاستمرار في تقديم دعمها لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحقيق الاستقرار في المنطقة برمتها.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وبلدكم، كينيا، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المهمة بشأن منطقة البحيرات الكبرى. وأود أن أشيد بجميع مقدمي الإحاطات على وجهات النظر التي قدموها. وأود أيضا أن أشيد بحضور الوزراء الأيرلنديين والأنغوليين وبلدان المنطقة في هذه المناقشة.

إن السعي للتوصل إلى حلول دائمة للأسباب الجذرية للنزاعات ودوافعها في منطقة البحيرات الكبرى، موضوع مناقشتنا اليوم، هو في الواقع اختيار مهم لأنه يثير المسألة حسنة التوقيت المتمثلة في استقرار السلام والازدهار في بلدان المنطقة بصفة خاصة والقارة الأفريقية قاطبة. وفي هذا الصدد، ترحب النيجر بتكثيف الجهود الدبلوماسية التي بذلها قادة المنطقة في السنوات الأخيرة لإحياء التعاون في مجالات الأمن واستغلال الموارد الطبيعية وتدفقات اللاجئين والتعاون القضائي.

والدفء الدبلوماسي بين رواندا وبوروندي، الذي تبلور من خلال زيارات قام بها كبار المسؤولين من كلا البلدين، والاتصالات الرفيعة المستوى التي أجراها الرئيس فيليكس – أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية مع جيرانه بهدف الحد من نشاط الجماعات المسلحة، وإدارة عواقب أزمتي الإيبولا ومرض فيروس كورونا وثوران بركان نيراغونغو، كلها دلائل مشجعة تسهم بلا شك في تطبيع العلاقات بين بلدان المنطقة.

وتشجع النيجر تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة الذي اعتمد في أديس أبابا في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣، والذي يشكل خريطة الطريق الرئيسية في السعي إلى تحقيق الاستقرار وتعزيز الحوكمة والمؤسسات الديمقراطية وتوطيد التعاون بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى.

وعلى الصعيد السياسي، ترحب النيجر بإجراء الانتخابات في عدة بلدان أعضاء في الاتفاق الإطاري، مثل أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وزامبيا وجمهورية الكونغو. إن التقدم السياسي المحرز في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ الانتخابات التي جرت مؤخرا وشهدت أول تغيير سياسي سلمي في البلد، والتدابير الاقتصادية المختلفة المتخذة، وإعادة التنظيم الجارية للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة كلها خطوات مفيدة صوب توطيد الحكم الرشيد والمؤسسات الديمقراطية، وهو ما ينبغي تشجيعه. ونشيد بحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على الخطوات التي اتخذتها أيضا لتحقيق الأهداف المحددة في النقاط المرجعية للخطة الانتقالية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك الأهداف المتصلة ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل المجتمعي.

وفي السياق نفسه، نشجع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة جهودها لتعزيز شمولية وشفافية عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الجارية في البلد. إن وقف إطلاق النار الذي قرره الرئيس تواديرا مؤخرا عمل يدل على الشجاعة السياسية وينبغي الإشادة به.

وبينما نرحب بالتقدم المحرز في مجال التقارب وإحياء التعاون بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى، فإن الحالة الأمنية في المنطقة لا تزال تبعث على القلق، ولا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي جمهورية أفريقيا الوسطى. إن عودة الهجمات التي تشنها القوات المسلحة المتحالفة، والتي أدت إلى اختطاف ووفاة عشرات المدنيين، وانتهاكات حقوق الإنسان، والعنف، والانتهاكات

الجنسية ضد النساء والفتيات الصغيرات، واستهداف قادة الأقليات من قبل القوات الديمقراطية المتحالفة وغيرها من الجماعات المسلحة، بما في ذلك اغتيال أحد الأئمة مؤخرا في بلدة بيني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والهجمات المستهدفة ضد المسلمين والشعب الفولاني في جمهورية أفريقيا الوسطى، كلها أدلة محزنة على هذا الأمر.

ويجب وقف جميع هذه الهجمات وأعمال العنف ضد المدنيين، التي ندينها ونشجبها بشدة. ولذلك نرحب بجهود دول المنطقة لوضع حد لأنشطة الجماعات المسلحة. ويكتسي وقف العنف أهمية حاسمة لتمكين بلدان المنطقة من التصدي بفعالية لمسألة التشريد القسري وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية.

وعلى الرغم من أنه لا يمكن استبعاد القيام بعمل عسكري لمعالجة انعدام الأمن في المنطقة، فإننا نعتقد أن تنفيذ تدابير غير عسكرية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع ودوافعه سيهيئ بيئة مواتية لبناء السلام. وتشمل هذه التدابير تعزيز الشفافية في استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها. إن تنفيذ المبادرة الإقليمية لعملية كيمبرلي بشأن الموارد الطبيعية والتوصيات المتعلقة بالسياسات التي اتفق عليها في حلقة العمل الرفيعة المستوى التي عقدت في الخرطوم في بداية الشهر الماضي ستقطع شوطا طويلا في ضمان استخدام هذه الموارد لتنمية بلدان منشأ هذه المعادن، وبالتالي رفاه شعوبها.

ويثني وفد بلدي على استمرار المساعي الحميدة وجهود الدبلوماسية الوقائية التي يبذلها المبعوث الخاص هوانغ شيا وجميع مسؤولي الأمم المتحدة في المنطقة، ولا سيما النهج الشامل الذي يروج له المبعوث الخاص الذي يشارك فيه جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك البلدان المتلقية، لكبح الاتجار غير المشروع بالمعادن الثمينة والاستراتيجية في المنطقة وتهريبها. ويجب أن تعالج بحزم مسألة التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة، الذي يغذي تجارة المعادن ويزيد من حدة الأزمات. ونقدر أيضا دعم مكتب المبعوث الخاص لتمكين المرأة والشباب باعتبارهما من عناصر السلام وتعزيز مشاركتهما في الحياة السياسية والاقتصادية في بلادهما.

إن السعي إلى تحقيق السلام ومكافحة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في منطقة شاسعة وغنية بالموارد الطبيعية المتنوعة مثل منطقة البحيرات الكبرى لا يتطلبان إعادة إقامة وتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدان فحسب، بل يتطلبان أيضا تماسك وتآزر العمل بين المنظمات دون الإقليمية العديدة التي ينتمون إليها. وفي هذا الصدد، يجب الإشادة بالدور الإيجابي الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في دعم جهود السلام في البلدان الأعضاء.

إن وقف إطلاق النار الأحادي الجانب الذي أعلنه الرئيس تواديرا يوم الجمعة الماضي في جمهورية أفريقيا الوسطى هو نتيجة للجهود الجماعية التي بذلتها مؤتمرات القمة المصغرة المتعاقبة التي عقدت تحت قيادة أنغولا لتنشيط الاتفاق السياسي واتفاق السلام في البلد. ويجب على الأمم المتحدة وممثليها الإقليميين ووكالاتها المتخصصة، من جانبهم، مواصلة العمل معا لتوفير الدعم اللازم للتنفيذ الكامل لاستراتيجية منطقة البحيرات الكبرى وخطة عملها. وفي هذا الصدد، نشجع تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى، فضلا عن خطة عملها التي تنص على إطلاق فريق الاتصال والتنسيق للإشراف على تنفيذ الاستراتيجية غير العسكرية.

وفي الختام، ودعما للبيان الرئاسي الذي اعتمد للتو (S/PRST/2021/19)، تشجع النيجر جميع بلدان المنطقة، ولا سيما الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، على مضاعفة جهودها للحفاظ على مكاسب الدينامية الإيجابية الحالية من خلال إظهار المزيد من الانفتاح والالتزام على الصعيدين الثنائي ودون الإقليمي حتى يسود السلام والاستقرار في منطقة البحيرات العظمى.

السيد فام (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص هوانغ شيا والسفير جواو صامويل كاهولو والسيدة مارثا بوبي على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات.

وأرحب بمشاركة ممثلي أوغندا وأنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في جلسة اليوم.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أبدأ بالتأكيد على الدور بالغ الأهمية الذي يؤديه التعاون الإقليمي في منع نشوب النزاعات وتسويتها. ولذلك، يؤيد وفد بلدي تأييدا تاما البيان الرئاسي الذي اعتمد للتو تحت قيادة الرئاسة الكينية (S/PRST/2021/19)، لتجديد جهودنا الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في المنطقة ودوافعها.

ويسرنا التنويه باستمرار التزام الدول الموقعة بتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. يضطلع التعاون الإقليمي بلا شك بدور مركزي في التصدي للتحديات المشتركة، بما في ذلك الأنشطة غير المشروعة للجماعات المسلحة، واستغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بطرق غير مشروعة، والآثار السلبية للكوارث الطبيعية، وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وبالتالي، فإنه لا بديل عن الجهود والدور الذي تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

ونرحب بالمشاركة الرفيعة المستوى فيما بين بلدان المنطقة في تنشيط العلاقات وتعميقها على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، ولا سيما الخطوات التي اتخذها رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومن الجدير ببالغ الثناء اعتماد خريطة طريق لواندا المشتركة مؤخرا، وهو ما أدى إلى اتخاذ خطوات حاسمة نحو تنشيط عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونشجع الجهود المتواصلة في إطار آلية الرقابة الإقليمية، وكذلك فريق الاتصال والتنسيق، لتعزيز تنسيق التدابير ضد القوى الهدامّة في المنطقة.

وفي غضون ذلك، لا تزال الحالة الإنسانية في المنطقة تبعث على القلق، لا سيما في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب تدهور الحالة الأمنية. وبينما يرحب وفد بلدي بالعودة التدريجية للاجئين إلى بوروندي، فإنه لا يزال منزعجا من محنة ملايين المشردين واللاجئين في المنطقة. ونشعر بالقلق من وجود أكبر عدد من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في العالم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث يمر أكثر من ٢٧ مليون شخص بمرحلة الأزمة – المرحلة الثالثة من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي – أو ما هو أسوأ.

وتزيد جائحة كوفيد-١٩ المستفحلة من تفاقم الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية ومعاناة السكان الضعفاء. وتتطلب الحالة الهشة للسكان في المنطقة اتخاذ تدابير شاملة وعملية لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار.

وفي ذلك الصدد، نشجع مواصلة تكثيف التعاون لتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية، والتصدي للتهديدات التي تشكّلها الجماعات المسلحة، وإيجاد فرص تنمية متكافئة لبلدان المنطقة، وما إلى ذلك.

وتحقيقا لتلك الغاية، لا بد من استمرار المساعدة الدولية. فلا تزال تعبئة الموارد لدعم بلدان المنطقة محورية، بغية الحفاظ على الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس وزيادة تعزيز الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. ويعرب وفد بلدي عن تقديره الكبير لمساهمة الشركاء الإقليميين والدوليين والمشاركة النشطة للمبعوث الخاص ولجنة بناء السلام في مساعدة المنطقة.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى، مع خطة عملها للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٣، ستشكّلان منبرا ممتازا لتوجيه الجهود للمساعدة في تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون.

وأود أن أختتم بياني بتأكيد ضرورة كفالة التآزر والتكامل بين دعم المجتمع الدولي والجهود المملوكة والمدارة إقليميا ووطنيا، بمشاركة

كاملة ونشطة من النساء والشباب، من أجل تحقيق السلام والتنمية المستدامين لشعوب المنطقة.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على مبادرة كينيا لتسليط الضوء على النزاع في منطقة البحيرات الكبرى كجزء من رئاستها لمجلس الأمن هذا الشهر. ونشاطر كينيا قلقها إزاء الجماعات المسلحة والعنف في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن تفاؤلها بشأن آفاق السلام والمصالحة والتنمية، التي يمكن أن تصبح محركا اقتصاديا يُحدث تحولا في المنطقة دون الإقليمية برمتها. وأشكر أيضا المبعوث الخاص هوانغ شيا على تقديمه تقرير الأمين العام (S/2021/836) وعلى إحاطته، كما أتوجه بالشكر إلى الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، السيد كاهولو، على جهوده في المؤتمر والأمينة العامة المساعدة بوبي على إحاطتها. ونرحب ترحيبا حارا بالشركاء الإقليميين الحاضرين معنا اليوم. فدورهم أساسي لنجاح المنطقة.

تؤيد الولايات المتحدة المبادئ الواردة في استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى، التي اعتُمدت قبل عام، وخريطة الطريق التي أعلنت هذا الصيف، وتوصيات حلقة عمل الخرطوم بشأن الموارد الطبيعية في أيلول/سبتمبر، ولا سيما فيما يتعلق بتجارة الذهب. ونحن واثقون من أن المبعوث الخاص سيتخذ إجراءات عاجلة بشأن الاستراتيجية الإقليمية باتباع دبلوماسية مكوكية رفيعة المستوى مع قادة المنطقة لدعم التنفيذ الكامل للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ونرحب بالعمل من أجل عقد الاجتماع المقبل لآلية الرقابة الإقليمية. فقد حان الوقت للمضي بهذه الالتزامات قدما.

ونرحب اليوم بشكل خاص بتركيز كينيا على الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، مثل المعادن والحياة البرية والأخشاب، من جانب الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة الحكومية الفاسدة والشبكات التجارية الإجرامية. ونتفق مع تعليقات الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن تلك المسألة اليوم. فمن الواضح أن هذه الأعمال تؤجج النزاع في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهي تساعد الجماعات الإرهابية، وتشكّل خطرا على المنطقة بأسرها. ويجب أن نفعل شيئا حيال ذلك، بل وعلينا أن نفعل ذلك الآن.

بداية، نحث حكومات المنطقة على الوفاء بالتزاماتها بوصفها دولا أعضاء في المؤتمر. ويبرز حضور الأمين التنفيذي مرة أخرى التزامه بذلك. وذلك يعني التعامل مع الإدارة المسؤولة للموارد الطبيعية كونها مسألة حيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية الحكم في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تطلب سلاسل الإمداد في القطاع الخاص أن تولي شركات القطاع الخاص العاملة في القطاعات الاستخراجية العناية الواجبة، بما يتفق مع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وينبغي أن تلتزم العناية الواجبة بأعلى المعايير الممكنة لكفالة الاستخدام المستدام لهذه الموارد، وينبغي للأطراف أن تعمل عن كثب مع المؤسسات المالية الدولية لوضع أطر وطنية تعزز هذه الالتزامات.

وبينما تواصل الجماعات المسلحة وغيرها الاستفادة من المعادن، ولا سيما الذهب، المهربة بصورة غير مشروعة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب أن نسعى إلى زيادة التعاون عبر الحدود بشأن معايير سلاسل الإمداد وإمكانية التتبع وتوحيد التعريفات الجمركية ومواءمة نظم الضرائب. وقد سبق لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يشار إليه غالبا باسم القوات الديمقراطية المتحالفة، أن مول أنشطته من خلال فرض ضرائب غير قانونية على منتجي الذهب في بيني. ولذلك يكتسي إيلاء العناية الواجبة أهمية كبيرة.

وتحقيقا لتلك الغايات، ترحب الولايات المتحدة بالاجتماعات التي عقدت مؤخرا بين حكومات المنطقة بشأن التدابير العسكرية وغير العسكرية. وينبغي أن تولي تلك الاجتماعات اهتماما إضافيا لكيفية

تأثير تهريب الذهب الكونغولي على الأمن الوطني لجيران جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتبرز الهجمات التي خطط لها تنظيم الدولة الإسلامية في جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخرا في رواندا وأوغندا المخاطر المتزايدة لتجارة الذهب غير المشروعة على جميع البلدان في منطقة البحيرات الكبرى.

وعلاوة على ذلك، يجب تنسيق استراتيجيات إعادة إدماج المقاتلين السابقين وتطويرها وتنفيذها بالكامل لمواجهة خطر التطرف العنيف على المدى الطويل. وتملك منطقة البحيرات الكبرى ثروة من الموارد الطبيعية ولديها مواهب بشرية لتمويل هذه الجهود بمفردها إذا عملت الجهات الفاعلة الحكومية معا لكفالة تجارة قانونية ومنتجة تعود بالنفع على جميع شعوب المنطقة، فستختلف الأمور اختلافا هائلا. ومن الممكن تماما وضع حد للتهريب وتحقيق قدر أكبر من السلام والازدهار في المنطقة.

وفي ضوء ذلك، أشكر كينيا مرة أخرى على استضافتها مناقشة اليوم الهامة وأحث بلدان المنطقة على الوفاء بالتزاماتها بالتصدي للتهريب الذي يسبب الكثير من هذه النزاعات الرهيبة.

السيد تيرومورتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب بكم، سيدتي الرئيسة، بينما تترأسين جلسة اليوم. وأود أن أشكر كينيا على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن منطقة البحيرات الكبرى، التي تمتلك المقومات لتصبح محركا للنمو في القارة الأفريقية وخارجها. وستسهم مبادرة اليوم ومداولاته بشكل إيجابي في الجهود الجارية لتنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وفي ذلك الصدد، نرحب باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2021/19 تحت قيادة كينيا.

وأشكر المبعوث الخاص هوانغ شيا على إحاطته بشأن التطورات في منطقة البحيرات الكبرى. كما أشكر السفير جواو كاهولو، الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، السيدة مارثا بوبي، على أفكارهما الثاقبة. وأرحب أيضا بمشاركة وزير خارجية أنغولا والممثل السامي لرئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية وممثلي أوغندا ورواندا في جلسة اليوم.

سارت التطورات السياسية في المنطقة خلال الأشهر الستة الماضية في مسارها الصحيح، الأمر الذي ساعد على تنفيذ الاتفاق الإطاري. فقد شهدت المنطقة انتخابات سلمية في جمهورية الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى وزامبيا. وتجسد تلك الأحداث إيمان الشعوب بالمؤسسات الديمقراطية والانتخابات. وسلك القادة طريق الحوار واضطلعوا بدور أساسي في تعزيز العلاقات الثنائية. ويتجلى ذلك في التفاعلات الهادفة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا. كما قرر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أن يرفع بوروندي من جدول أعماله، وهو ما يُظهر تحسن الحالة. وعقدت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أيضا عدة اجتماعات هامة، بما في ذلك مؤتمر قمة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ومؤتمر قمة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. إننا نرحب بهذه التطورات.

وعلى الرغم من أن الاستقرار السياسي شرط ضروري للتصدي للتحديات المشتركة، فإن الترابط بين العوامل الأمنية والاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء المنطقة يحتاج إلى نهج مستدام ومنسق تنسيقا جيدا. وفي ذلك الصدد، أود أن أبدي بعض الملاحظات.

أولا، تظل تهديدات الجماعات المسلحة السبب الرئيسي لانعدام الأمن في العديد من بلدان المنطقة، ولا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما بدأت الجماعات الإرهابية في استغلال ضعف الجماعات المسلحة. وتتطلب هذه المسألة نظر المجتمع الدولي الجاد. ونعتقد أنه لا يمكن التصدي لها إلا من خلال توسيع نطاق السلطة الفعالة للدولة ومؤسساتها التي تعزز سيادة القانون. وتحقيقا لتلك الغاية، يظل تعزيز قوات الأمن والشرطة أمرا بالغ الأهمية. ويقع العبء في الغالب على عاتق الدولة العضو المعنية التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن حماية مواطنيها. وينبغي للمجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يواصلا تقديم المساعدة لجهود هذه البلدان في التصدي للتحديات الأمنية.

وتظل الحدود الدولية السهلة الاختراق في المنطقة عائقا رئيسيا في مكافحة الجماعات المسلحة. فمن المعروف جيدا أن الاتجار بالموارد الطبيعية المستغلة بصورة غير مشروعة يجري عبر الحدود وتُجلَب أسلحة في المقابل. ونظرا لطبيعة المشكلة، فإن التعاون الأمني بين البلدان أمر هام. ونرحب في ذلك الصدد بالدبلوماسية الإقليمية الرفيعة المستوى وبإعادة تنشيط الآليات الثنائية لتعزيز مراقبة الحدود، فضلا عن تبادل المعلومات والاستخبارات وتطوير البنية التحتية الحدودية. ونلاحظ أيضا التقدم المحرز في الآلية المشتركة الموسعة للتحقق التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ونتطلع إلى الاجتماع العاشر لآلية الرقابة الإقليمية المنبثقة عن الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

حققت عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادة توطينهم وإعادتهم إلى أوطانهم نتائج متباينة حتى الآن. ويمكن أن يؤدي بطء التحرك على تلك الجبهة إلى إحباط المقاتلين المحتمل انضمامهم إلى تلك العملية وتثبيطهم. ولذلك، يلزم التعجيل بتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن. ونرحب في ذلك السياق بجهود فريق الاتصال والتنسيق، في إطار الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، لتحديد وتنفيذ تدابير غير عسكرية من أجل التصدي لمشكلة الجماعات المسلحة.

وتفترض عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن وجود تفاهم أو اتفاق سياسي بين سلطات الدولة والجماعات المسلحة، الأمر الذي يتوقف بدوره على مستوى الثقة والاطمئنان. ويجب أن يبقى باب الحوار الجامع بروح المصالحة مفتوحا دائما. ونرحب بإعلان حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى عن وقف لإطلاق النار ونتطلع إلى عملية شاملة للجميع. ونشيد بشكل خاص بالدور المستمر الذي يضطلع به المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، برئاسة رئيس أنغولا، في تشكيل نظرة مستقبلية إيجابية في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال مؤتمرات القمة المصغرة التي يعقدها – والتي تعد بمثابة نموذج مفيد لجهود الوساطة الإقليمية.

يساهم الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتهريبها والاتجار بها في نشوب نزاعات مسلحة في أجزاء كثيرة من منطقة البحيرات الكبرى الغنية بالموارد. ونعتقد أن ثمة حاجة إلى مواصلة تعزيز النظم والجهود القائمة على الصعيد الإقليمي من أجل معالجة هذه المسألة. ويجب دعم وتوسيع نطاق التنفيذ الفعال للمبادرة الإقليمية لمناهضة استغلال الموارد الطبيعية بصورة غير قانونية التي أطلقها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والتي تشمل آلية إقليمية لإصدار شهادات المنشأ للمعادن. ونرحب في ذلك الصدد بحلقة العمل الإقليمية الرفيعة المستوى بشأن الموارد الطبيعية، التي عقدت مؤخرا في الخرطوم. وينبغي التشديد على أهمية بناء المؤسسات والامتثال للقوانين والأنظمة والقيام بذلك على الصعيدين المحلي والإقليمي. وهكذا، يمكن للشركاء الدوليين والأمم المتحدة أن يدعموا جهود المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وقد يكون من الصعب مناقشة استثمار ومشاركة القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية في قطاع التعدين والاستخراج من دون معالجة هذه المسائل الأساسية.

وأخيرا، فإن أحد العناصر الرئيسية المتصلة بهذه المناقشة هو سبل العيش. ووفرة الموارد الطبيعية في المنطقة ينبغي أن توفر حلا فوريا. وللأسف، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله في ذلك الصدد.

إن منطقة البحيرات الكبرى على أعتاب تحول محتمل. فبلدان المنطقة تبذل جهودا متواصلة وحازمة للتغلب على هذه التحديات وتحتاج إلى دعم ثابت من المجتمع الدولي. ويتعين على المجتمع الدولي والأمم المتحدة العمل معها بما يتماشى مع أولوياتها الوطنية.

وترتبط الهند علاقات ثنائية وثيقة مع جميع البلدان في منطقة البحيرات الكبرى. ومن العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى هذه العلاقات الاتصالات الشخصية القائمة منذ سنوات عديدة، حيث توجد جالية هندية كبيرة في المنطقة. ونحن نتعاون من خلال تبادل الخبراء وبرامج التدريب وبناء القدرات وقد عززنا الدعم لإعادة الإعمار بعد انتهاء

النزاع في المنطقة. فالهند تدرك أهمية السلام والأمن في تنمية المنطقة، ونظل ثابتين في التزامنا تجاه المنطقة.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر كينيا على استخدام رئاستها لتسليط الضوء على منطقة البحيرات الكبرى وعلى الحث على تجديد التزامات مجلس الأمن بالبحث عن حلول مستدامة لدوافع النزاع في المنطقة. كما أشكر المبعوث الخاص شيا والسفير كاهولو والسيدة بوبى على إحاطاتهم اليوم.

سأركز في مداخلتي على ثلاث مسائل هي: العلاقات الإقليمية وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والموارد الطبيعية.

أولا، تظل المملكة المتحدة ملتزمة التزاما عميقا بتعزيز السلام والاستقرار في الأجل الطويل في منطقة البحيرات الكبرى. وينبغي لجميع الأطراف أن تعطي الأولوية لتشجيع الحوار وتعزيز الثقة بغية الحد من خطر الجماعات المسلحة في منطقة البحيرات الكبرى. ونرحب بشدة بتحسن العلاقات الثنائية بين دول المنطقة ونشجع على مواصلة الاتصالات الثنائية المنتظمة، بما في ذلك على مستوى رؤساء الدول ومع الأمم المتحدة، ولا سيما بشأن انعدام الأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشكر المملكة المتحدة المبعوث الخاص شيا على عمله وتقف على استعداد لمساعدته في دعم عمليات الحوار وبناء الثقة. ونحث قادة المنطقة في ذلك الصدد على حضور الاجتماعات ذات الصلة شخصيا ما أمكنهم ذلك لتيسير إجراء تبادلات صريحة بشأن التحديات المشتركة التي تواجه المنطقة.

ثانيا، يظل يساور المملكة المتحدة قلق بالغ إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي ما فتئت تتدهور على الرغم من حالة الحصار في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري. وأكرر دعوتنا إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن تكفل أن تظل حالة الحصار شفافة ومحدودة زمنيا وأن تُنَفَّذ مع احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وتشيد المملكة المتحدة بتدشين فريق الاتصال والتنسيق المعني بالتدابير غير العسكرية بوصفه خطوة هامة نحو تعزيز التعاون الأمني في المنطقة. ونؤيد توصية الأمين العام بإنشاء الخلية العملياتية للفريق بسرعة لضمان التنفيذ الفعال لخطة عمله.

ثالثا، حددت المذكرة المفاهيمية (S/2021/874، المرفق) لجلسة اليوم ومداخلاتها العديدة استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بصورة غير قانونية بوصفه عاملا محركا للنزاع وعدم الاستقرار. ونشكر كينيا على نجاحها في قيادة اعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2021/19 بشأن هذه المسألة. وكذلك نهنئ المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ومكتب المبعوث الخاص وحكومة السودان على عقد حلقة العمل الرفيعة المستوى في الخرطوم، حيث اتفق المشاركون على اتباع نهج متسق لمعالجة استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بصورة غير مشروعة. وتحث المملكة المتحدة حكومات دول المنطقة على القيام بدورها بتكثيف الجهود الوطنية للتصدي للفساد وتحسين سيادة القانون والضرائب المحلية.

يساورنا قلق بالغ من أن أنشطة فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال معلقة منذ آب/أغسطس. ويحول ذلك دون تقديم الفريق تقاريره الملموسة التي يمكن الاستناد إليها في اتخاذ إجراءات بشأن التهريب غير المشروع للموارد الطبيعية في المنطقة، والتي كانت ذات قيمة هائلة للجهات الفاعلة الإقليمية والدولية المكرسة لمعالجة تلك المسألة.

في الختام، وبالإضافة إلى مواصلة التركيز على استغلال الموارد الطبيعية، أود أن أسلط الضوء على أهمية أن نناقش ونعالج أيضا المجالات الأخرى ذات الأولوية، بما في ذلك حقوق الإنسان والحكم الرشيد وحرية التعبير والحريات المدنية، بغية الحد من النزاعات وتعزيز السلام في منطقة البحيرات الكبرى.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أرحب بكم، معالي وزيرة الخارجية أومامو، وأنتم تترأسون جلسة اليوم، وأشكر المبعوث الخاص هوانغ شيا؛ والأمين التنفيذي كاهولو والأمينة العام المساعدة بوبي على إحاطاتهم.

وأرحب أيضا بالسيد أنطونيو، وزير خارجية أنغولا؛ والسيد إبالانكي إيكولومبا، الممثل السامي لرئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، وممثلي أوغندا وبوروندي ورواندا في جلسة اليوم.

ما فتئت الحالة العامة في منطقة البحيرات الكبرى تتحسن منذ بعض الوقت. وقد أجرت عدة بلدان انتخابات عامة وأحرز التقدم في عمليات السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وجنوب السودان. لقد أُزيلت مسألة بوروندي بنجاح من جدول أعمال مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وقد شهدت حوادث الأمن عبر الحدود في المنطقة تراجعا. وقد اكتسب التقارب وتعزيز التعاون زخما. وهناك الآن فرصة سانحة لتحقيق السلام والتنمية في المنطقة.

والصين، بوصفها صديقا وشريكا جيدا لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، ترحب بذلك التطور وتهنئ تلك البلدان. ونأمل أن تبني جميع الأطراف توافقا في الآراء وأن تواصل تعميق التعاون في محاولة لتنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، بغية تحقيق السلام والتنمية والازدهار على نطاق واسع وبشكل دائم في أقرب وقت ممكن.

وأود أن أشدد على النقاط التالية.

أولا، من المهم الحفاظ على جهود التعاون ومواصلة تحسين العلاقات بين بلدان المنطقة. وتعزيز الثقة السياسية المتبادلة وتعزيز العلاقات وسيلتان فعالتان لتحسين الحالة في منطقة البحيرات الكبرى. وقد أجرت بلدان المنطقة مؤخرا مشاورات مكثفة رفيعة المستوى ووقعت عددا من اتفاقات التعاون. وهي تسعى الآن إلى بناء علاقات حسن جوار، وهو أمر مرحب به.

وقد عقدت جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا وتنزانيا وأوغندا اجتماعات لأجهزة الأمن والاستخبارات وأنشأت فريق الاتصال والتنسيق المعني بالتدابير غير العسكرية، مما أدى إلى إحراز تقدم كبير في مجال التعاون الأمني الإقليمي. وتقدر الصين تقديرا عميقا جهود بلدان المنطقة وتشجع جميع الأطراف على مواصلة تعميق التعاون من أجل تقديم التوجيه والمساعدة السياسية الرفيعة المستوى في محاولة لتحسين الحالة في المنطقة.

ونتطلع إلى الاجتماع العاشر الرفيع المستوى المقبل لآلية الرقابة الإقليمية، الذي يتيح فرصة هامة لتعزيز تنفيذ الوثيقة الإطارية.

ثانيا، من الضروري الالتزام بنهج إنمائي المنحى والسعي إلى القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع. ويؤدي الفقر والتخلف إلى توترات بشأن الموارد وإلى نشوب النزاعات والمواجهة، وهي أسباب رئيسية للحروب الطويلة الأمد في المنطقة. وينبغي لبلدان المنطقة أن تنظم بشكل صارم استغلال الموارد الطبيعية واستخدامها، وأن تعزز التعاون الإقليمي لمكافحة استغلالها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وأن تقطع مصادر الربح غير المشروع للجماعات المسلحة. وتدعم الصين بلدان المنطقة في تحويل مزايا مواردها إلى مزايا إنمائية بمساعدة شعوبها على الحصول على فرص العمل والقضاء على الفقر وتسريع التصنيع والتحديث وتعزيز القدرة على التنمية المستقلة والابتكار وتعزيز السلام اقترانا بتحقيق التنمية، وكل ذلك بطريقة قانونية.

وترحب الصين بالنتيجة الإيجابية لورشة عمل الخرطوم بشأن الموارد الطبيعية وتتطلع إلى عقد المؤتمر الثاني للاستثمار والتجارة في منطقة البحيرات الكبرى بنجاح، بتنسيق من المبعوث الخاص.

وكان لجائحة مرض فيروس كورونا تأثير شديد على المنطقة. ويبلغ معدل التطعيم الإقليمي الحالي ٦ في المائة فقط. ويقدر صندوق النقد الدولي أنه سيكون من الصعب على بلدان المنطقة استعادة متوسط دخل الفرد لفترة ما قبل تفشي الجائحة قبل حلول عام ٢٠٢٥. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى زيادة المساعدة المقدمة في مجال اللقاحات لبلدان المنطقة واتخاذ تدابير عملية لتخفيف عبء الديون وتقديم المساعدة الإنمائية من أجل دعم التصدي للجائحة والتعجيل بإعادة الإعمار. ومنذ تفشي هذه الجائحة، قدمت الصين عدة دفعات من الإمدادات لمكافحة الجائحة واللقاحات إلى منطقة البحيرات الكبرى. ويستخدم نحو ١٢ بلدا في المنطقة اللقاحات الصينية.

ثالثا، يجب أن نعزز تنسيق العمل وأن نشترك في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الجديدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى وخطة العمل. وترحب الصين بصياغة المبعوث الخاص لاستراتيجية وخطة عمل جديدتين بعد النظر بشكل كامل في آراء بلدان المنطقة، ونعتقد أنهما ستوجهان الأمم المتحدة في استجابتها الشاملة للتحديات الإقليمية. ويجب على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم المالي اللازم لتنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الجديدتين. ويجب على وكالات الأمم المتحدة في الميدان والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى أن تتعاون تعاونا وثيقا في هذا الصدد، وأن تحول الرؤية معا إلى نتائج عملية.

وترحب الصين بقيام وكالات الأمم المتحدة في المنطقة بإنشاء فريق كبار المسؤولين المعني بالسياسات الرفيع المستوى، وتعتقد أنه سيساعد على بناء أوجه التآزر. وتقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا بتنفيذ استراتيجيتها للخفض التدريجي. وتشجع الصين مكتب المبعوث الخاص وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على تعزيز التنسيق والتعاون بشأن تنفيذ الاستراتيجيتين والقضاء على العوامل المحركة لعدم الاستقرار الإقليمي من خلال اتخاذ تدابير شاملة وبناء أساس متين لتحقيق السلام الدائم في المنطقة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير العلاقات الخارجية في جمهورية أنغولا.

السيد أنطونيو (أنغولا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أنوه بحضور صديقنا العزيز اليوم، وزير المساعدات الإنمائية الخارجية وشؤون المغتربين في أيرلندا، وكذلك أخي العزيز كلود إبالانكي إيكولومبا، الممثل السامي لرئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية.

بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، أن أهنئ من خلالكم حكومة جمهورية كينيا على تولي البلد رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر.

وبالنيابة عن فخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا، بصفتي رئيسا للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر المجلس على دعوتي للمشاركة في المناقشة الوزارية الرفيعة المستوى لمجلس الأمن التي جرت اليوم بشأن موضوع ”دعم الالتزام المتجدد لبلدان البحيرات الكبرى بالبحث عن حلول مستدامة للأسباب الجذرية والعوامل المحركة للنزاعات“. ونتمنى للمجلس مداولات مثمرة تهدف إلى إيجاد حلول دائمة لمشاكل منطقة البحيرات الكبرى.

وأود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، صديقي العزيز هوانغ شيا، وأؤيد نداءه من أجل توفير المزيد من اللقاحات في المنطقة.

أود أيضا أن أشكر الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، السيد جواو صامويل كاهولو، والأمينة العامة المساعدة لأفريقيا، شقيقتي العزيزة السيدة مارثا أما أكيا بوبي، على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات وتطرقهما للحقائق الهامة في منطقة البحيرات الكبرى.

لقد تولت جمهورية أنغولا رئاسة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ وشرعت في السير على طريق إعادة تفعيل وتعزيز المؤتمر لزيادة قدرته على التصدي لتحديات السلام والأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة بدعم وتعاون من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، أي الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

ترتكز الخطة الاستراتيجية للرئاسة الأنغولية على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى المبرم في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وتحكمه مبادئ القانون الدولي على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وفي هذا السياق لا تزال حكومة أنغولا ملتزمة باتباع نهج إقليمي للتنفيذ الفعال لخطتها الاستراتيجية، فضلا عن استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات

الكبرى تمشيا مع الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ونرى أن التنفيذ الكامل لذلك الاتفاق شرط لا غنى عنه لحل الأسباب العميقة للنزاعات والعقبات التي لا تزال تعرقل التقدم نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكامل الإقليمي.

لكن وكما أشارت المذكرة المفاهيمية المعدة لهذه المناقشة (S/2021/874، المرفق) لا يسعنا إلا أن نشيد ونرحب بالتقدم الملحوظ المحرز في منطقة البحيرات الكبرى خلال السنوات القليلة الماضية الذي حدث نتيجة عمليات نقل السلطة سلميا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، بما في ذلك توقيع وتنفيذ اتفاقات السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والسودان.

لكن وبالرغم من الإنجازات التي تحققت في ظل الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون لا تزال هناك بعض التحديات التي يتعين التغلب عليها. وتشمل هذه الانتهاكات الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتوتر العلاقات بين بعض بلدان المنطقة وارتفاع عدد اللاجئين والمشردين داخليا وانتهاكات حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية وتزايد التهديد الإرهابي في المنطقة دون الإقليمية.

ولا تزال أنغولا ملتزمة التزاما قويا بالدور المحوري الذي تؤديه الدبلوماسية الوقائية في حل النزاعات في منطقة البحيرات الكبرى والحاجة الملحة إلى وضع المنطقة على طريق التنمية المستدامة من خلال تشجيع الاستثمارات وزيادة مشاركة المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص من أجل تحسين سبل عيش السكان.

وعقدت أنغولا، بصفتها رئيسة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في ٢٠ نيسان/أبريل و ١٦ أيلول/سبتمبر على التوالي، مؤتمري القمة المصغرين الثاني والثالث المعنيين بتنشيط الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتقرر في مؤتمر القمة الثاني إنشاء فريق عامل يتشارك في رئاسته وزيرا العلاقات الخارجية لأنغولا ورواندا، لكي ينفذ بالتعاون مع السلطات جمهورية أفريقيا الوسطى التوصيات المقدمة في مؤتمر القمة الثاني بعد المشاورات مع الجماعات المسلحة وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى.

وخلال مؤتمر القمة المصغر الثالث، وافق رؤساء الدول على خريطة طريق مشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتتضمن خريطة الطريق تلك، ضمن مسائل أخرى، مواصلة المشاورات مع قادة الجماعات المسلحة لنبذ العنف وإعلان وقف إطلاق النار من جانب حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وبدء أنشطة الفريق العامل الذي أنشئ في مؤتمر القمة الثاني. ونتيجة لخريطة الطريق التي اعتمدت في مؤتمر القمة المصغر في لواندا، أعلن فخامة الرئيس فوستين أرشانغ تواديرا وقف إطلاق النار من جانب واحد في جميع أنحاء البلد في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. ونحث جميع الأطراف على احترام وقف إطلاق النار والمشاركة البناءة من خلال حوار سياسي شامل في تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى الموقّع في عام ٢٠١٩.

ونغتنم هذه الفرصة أيضا لنذكّر بالطلب الذي قدمه إلى مجلس الأمن فخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا، بصفته رئيسا للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في جلستها ٨٨٠٢ المعقودة في ٢٣ حزيران/يونيه (انظر S/PV.8802) بشأن ضرورة رفع حظر الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى.

(تكلم بالفرنسية)

وإذ نعتقد أن طلب الرئيس غونسالفيس لورنسو لا يزال قائما، فإننا نشعر بالقلق إزاء هشاشة مؤسسات الدولة في المنطقة، بما فيها قوات الدفاع والأمن في وقت نشهد فيه انتشار الإرهاب في جميع أنحاء أفريقيا والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية الذي يشكل مصدرا رئيسيا لتمويل الجماعات المسلحة.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي إطار المبادرات الدبلوماسية الرفيعة المستوى في المنطقة لتعزيز التعاون في المسائل الأمنية، أنشأت أوغندا وبوروندي وجمهورية

الكونغو الديمقراطية ورواندا وتنزانيا فريقا للاتصال والتنسيق. وكُلّف الفريق بتنسيق تنفيذ التدابير غير العسكرية لاستكمال العمليات العسكرية الجارية ضد القوات المخرّبة في المنطقة.

لقد جاء إنشاء فريق الاتصال والتنسيق نتيجة توافق في الآراء بين أجهزة الاستخبارات العسكرية والمدنية في بلدان منطقة البحيرات الكبرى بشأن الحاجة إلى نهج شامل في مكافحة الجماعات المسلحة غير المشروعة. ونحن واثقون من أن تلك المبادرة ستكون خطوة هامة نحو الحد من التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة. ولا يمكن المبالغة في التأكيد على أن نجاح فريق الاتصال والتنسيق سيعتمد على مستوى التزام ومشاركة جميع البلدان المعنية.

وتعاني منطقة البحيرات الكبرى من انتشار النزاع وعدم الاستقرار السياسي منذ عقود. وتشير الأدلة إلى أن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها يشكلان أحد الدوافع الرئيسية لعدم الاستقرار. وتشاطر أنغولا المتكلمين الذين سبق أن تناولوا تلك المسألة نفسها بتفصيل وعمق. عليه فمن الأهمية بمكان مراعاة الصلة بين الموارد الطبيعية والنزاع في وضع الاستجابات وتدابير التخفيف الملائمة.

وفي هذا الصدد، يمثل الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية الغني بالمعادن والفلزات الثمينة تحديا متعدد الأبعاد للتنمية الاقتصادية والبشرية للبلدان المتأثرة والمنطقة بأسرها. ولذلك يلزم تجديد الالتزام بإعادة منطقة البحيرات الكبرى إلى مسار التنمية المستدامة. فالقيادة القوية والإرادة السياسية والمؤسسات القوية والناجعة وبناء الدولة هي شروط أساسية لضمان المشاركة الفعالة للمواطنين والمجتمعات المحلية في الخيارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، واختيار مقدمي الخدمات اللامركزية، والشفافية في القطاع العام والإدارة المالية. إن الحفاظ على السلام هدف هام ينبغي تحقيقه من خلال الحوار المفتوح بين جميع الجهات المعنية.

وفي الختام، نود أن نؤكد من جديد على أن أنغولا ستواصل جهودها برئاستها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى، بينما تعمل في تعاون وتشاور وتنسيق وثيقين مع جميع الجهات المعنية لتعزيز رؤية مشتركة في التصدي للتحديات المعقدة للسلام والأمن والتنمية في المنطقة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للممثل السامي لرئيس الجمهورية ومنسق الآلية الوطنية للرصد في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إبالانكي إيكولومبا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أؤدي واجباً لطيفاً بأن أنقل إليكم، سيدتي الرئيسة، ارتياح وفد بلدي لرؤية جمهورية كينيا تترأس مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر – وهو البلد الذي تتمتع معه جمهورية الكونغو الديمقراطية بعلاقات ممتازة، تتميز بالثقة المتبادلة والتقدير. وأشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقدكم هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن بشأن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، المعروف أيضاً باسم اتفاق أديس أبابا الإطاري. تتيح لنا هذه الجلسة فرصة مؤاتية لتبادل وجهات نظرنا بشأن الاتفاق الإطاري والتوافق على التدابير اللازمة لتحقيق أهداف السلام والاستقرار والتنمية لصالح شعوب هذه المنطقة من أفريقيا.

وأرحب بتقرير الأمين العام (S/2021/836)، الذي نشر في ٣٠ أيلول/سبتمبر، عملاً بالقرار ٢٥٥٦ (٢٠٢٠) الصادر في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ بشأن تنفيذ الالتزامات بموجب اتفاق أديس أبابا الإطاري. وأرحب أيضاً بالإحاطة التي قدمها السيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، بشأن الحالة الراهنة في المنطقة والتحديات المستمرة والصعوبات والعقبات التي يجب التغلب عليها، والفرص الهائلة لتحقيق السلام التي يجب أن يغتنمها مجلس الأمن وجميع الجهات المعنية حتى يتسنى لجميع شعوب منطقة البحيرات الكبرى جني ثمار التعايش السلمي.

وأشكر أيضاً معالي السيد جواو صامويل كاهولو، الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى؛ والسيدة مارثا أما آكيا بوبي، الأمينة العامة المساعدة لأفريقيا؛ وصديقي ومعلمي، السيد تيتي

أنطونيو، وزير العلاقات الخارجية في جمهورية أنغولا، على مشاركتهم وإحاطاتهم في هذه الجلسة. وأود أن أؤكد لهم الأهمية التي يوليها بلدي لاتفاق أديس أبابا الإطاري. إن حضوري في هذه الجلسة يجسد تلك الأهمية ويشهد على الإرادة السياسية الراسخة والعزم الثابت لقيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية على التنفيذ الكامل لجميع التزامات بلدي بموجب الاتفاق. ورغم أن التحديات التي يتعين التصدي لها لا تزال قائمة، فقد بذلت جهود بارزة وسجلت نتائج هامة في تنفيذ الإصلاحات المنبثقة عن الالتزامات الوطنية.

وكما يعلم المجلس، يواصل بلدي مواجهة أنشطة الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية، التي تشكل تهديداً خطيراً للسلام والاستقرار في المنطقة. وبغية دفع جميع الجهود الرامية إلى إزالة انعدام الأمن النظمي الذي دام أكثر من ٢٥ عاماً في الجزء الشرقي من البلد، أصدر فخامة رئيس الجمهورية فيليكس – أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو مرسوماً بفرض حالة حصار، وهي سارية المفعول منذ ٦ أيار/مايو في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية. وعملاً بحالة الطوارئ الدستورية، أو حالة الحصار، تتولى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المسؤولية الكاملة عن تسيير أمور المقاطعتين المعنيتين وإدارتهما الأمنية، بينما تقوم في الوقت نفسه بعمليات عسكرية.

وقد أحرز تقدم كبير بفضل حالة الحصار، ولا سيما تحييد عدة مئات من أفراد الميلشيات؛ واستسلام العديد من أعضاء الجماعات المسلحة؛ واستعادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية للأسلحة والذخائر؛ وتفكيك عدة شبكات متورطة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر والمعادن وإعادة إمداد الجماعات المسلحة بمختلف المنتجات؛ واستعادة عدة مناطق في الجزء الشرقي من البلد التي كان المتمردون يحتلونها في السابق؛ وإطلاق سراح العديد من الرهائن الذين كانت تحتجزهم الجماعات المسلحة سابقاً، بما في ذلك القوات الديمقراطية المتحالفة؛ وإعادة فتح العديد من الطرق الرئيسية التي كانت تخضع سابقاً لسيطرة القوى السلبية؛ وإلى حدوث انخفاض كبير في الغارات على السكان المدنيين.

ويدعو بلدي إلى اتخاذ مجموعة من التدابير العسكرية وغير العسكرية للقضاء على انعدام الأمن. ونغتنم هذه الفرصة لندعو مجلس الأمن إلى تقديم تأييده القاطع لحالة الحصار الراهنة وغيرها من مبادرات السلام المتزامنة معها، بما في ذلك برنامج نزع السلاح والتسريح وتحقيق الاستقرار والانتعاش في المجتمع المحلي، والذي تتطلب فعالية تنفيذه دعماً من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف على السواء.

وسيتفق أعضاء المجلس معي على أن بناء السلام في الجزء الشرقي من البلد يتطلب معالجة الأسباب الجذرية للعنف المسلح، ولا سيما من خلال مكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بالأسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. يتطلب ذلك تعبئة بلدان المنطقة والمجتمع الدولي بأسره من أجل تنفيذ أكثر جدوى من جانب الجهات المعنية والأطراف في الاتفاق الإطاري.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية عازمة على العمل مع جميع بلدان منطقة البحيرات الكبرى التي نود أن نراها تعيش في سلام واستقرار وازدهار. وتحقيقاً لتلك الغاية، أشرك الرئيس تشيسيكيدي تشيلومبو البلد في الأشهر الأخيرة في حراك تعاوني اقتصادي وأمني، ولا سيما مع أوغندا وبوروندي ورواندا، كما ورد في تقرير الأمين العام المعروض علينا. إنها مسألة تتعلق بتعزيز الحوافز الاقتصادية من أجل السلام.

ويبرز تحليل دقيق أجري لاتفاق أديس أبابا العقبات التي يجب التصدي لها من أجل تحقيق أهدافه السياسية وما يتصل بها من إصلاحات تقنية، لا سيما فيما يتعلق بالالتزامات الوطنية. ويحول ذلك دون إحراز تقدم كبير في مكافحة انعدام الأمن في الجزء الشرقي من بلدي.

وبغية تحسين التركيز على الهدف السياسي للاتفاق الإطاري وتعزيز الوضوح فيما يتعلق بالعمليات الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف، وضعت آلية الرقابة الوطنية لاتفاق أديس أبابا، التي تخضع لسلطة رئيس دولة جمهورية الكونغو الديمقراطية، برنامجا لبناء السلام

وتحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، اشتهر باسم خريطة الطريق. وتشمل أهداف هذا البرنامج، أولا، تحديد الأسباب الجذرية للنزاع المسلح المتكرر ومعالجتها؛ وثانيا، تعزيز القدرات على المستويين المحلي والوطني وعلى مستوى المقاطعات لإدارة النزاعات؛ وثالثا، النهوض بالتماسك الوطني؛ ورابعا، تعزيز التعاون الإقليمي والدولي.

ويشتمل برنامج بناء السلام وتحقيق الاستقرار على مهمتين رئيسيتين، هما تسوية النزاعات المفتوحة والكامنة وبناء السلام. وهنا، نود أن ندعو المجتمع الدولي إلى دعم برنامج بناء السلام وتحقيق الاستقرار في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، والذي سيكون موضوع مشاورات واسعة النطاق تجرى على أساس نهج شامل للجميع وقائم على المشاركة.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أؤكد للمجلس عزم بلدي على استضافة الاجتماع العاشر الرفيع المستوى لآلية الرقابة الإقليمية للاتفاق الإطاري في ٨ كانون الأول/ديسمبر، والذي سيكون اجتماعا مختلطا، يُعقد بالمشاركة الشخصية في كينشاسا ومن خلال التداول بالفيديو على السواء. ويأمل بلدي ألا يكون الاجتماع مجرد مناسبة احتفالية، بل أن يوفر زخما جديدا للتشجيع على تعزيز تولي زمام المبادرة فيما يتعلق بالالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاق أديس أبابا الإطاري.

ولا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية عازمة على التنفيذ الكامل لجميع التزاماتها. ويدعو بلدي إلى تعزيز الحوار لضمان تحسين تزامن الجهود التي تبذلها جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المتاخمة والشركاء الإقليميون وبقية المجتمع الدولي. ومن شأن ذلك أن يتيح إعطاء زخم أكبر لاتفاق أديس أبابا وضمان استمرار أهميته.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا.

السيد أيباري (أوغندا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، تهنئ أوغندا جمهورية كينيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وأود أن أنقل التحية من زميلكم، وزيري، صاحب المقام جي جي أودونغو، الذي لم يتمكن من الحضور. وهو يبعث بتحياته ويؤكد لكم، سيدتي الرئيسة، دعم أوغندا لرئاستكم في هذا الشهر ولفترة عضويتكم بأكملها في المجلس.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للسيد هوانغ شيا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى، الذي تعمل معه أوغندا عن كثب؛ والسفير جواو صامويل كاهولو، الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى؛ وشقيقتي مارثا آما آكيا بوبي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات.

يكتسي السلام والأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى أهمية حيوية بالنسبة لأوغندا. ومنذ توقيع الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة في شباط/فبراير ٢٠١٣، أحرزت المنطقة تقدما كبيرا في النهوض بالسلام والأمن والاستقرار. ويتجلى ذلك في التطورات الإيجابية الأخيرة المتمثلة في الانتقال السياسي في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وتنفيذ اتفاقات السلام في جنوب السودان والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وعلينا أن نغتنم لحظة التفاؤل هذه وأن نستفيد منها لزيادة تحسين العلاقات الثنائية ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في منطقة البحيرات الكبرى. وستجد بلدان المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا أوغندا شريكا راغبا في هذا الشعور المتجدد بالتفاؤل بشأن تحقيق التعاون والثقة المتبادلة في منطقتنا.

وأود أن أقدم مثالا للعلاقة التي نشأت بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، على نحو ما ذكر الممثل السامي لرئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي أدى إلى تحسين تطبيع العلاقات الثنائية بشكل كبير وزيادة التجارة والتنسيق المتبادل في التصدي للقوى الهدامة، ولا سيما القوات الديمقراطية المتحالفة، الممثل الرسمي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في منطقة البحيرات الكبرى. لقد وجد فخامة السيد يويري كاغوتا موسيفيني شريكا راغبا في نظيره، فخامة

السيد فيليكس – أنطوان تشيسيكيدي، ليس للتصدي للتحديات الأمنية فحسب، ولكن أيضا للاستثمار في البنى التحتية المادية على طول حدودنا المشتركة، مما أرسى الأساس للتحول الاجتماعي والاقتصادي لتلك المنطقة، المعروف أنها بؤرة للنزاع. ويعتقد رئيسنا أن تحسين البنية التحتية سيؤدي إلى تحسين التجارة، ليس بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب، بل والمنطقة بأسرها، وسيكون حافزا لتحقيق السلام في المنطقة.

وعلى الرغم من ذلك التقدم الملحوظ، لا تزال هناك تحديات أمنية، بما في ذلك، كما ذكرت سابقا، القوات الديمقراطية المتحالفة التي تواصل ارتكاب أعمال إرهابية ضد سكان جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحفظة السلام التابعين لها ولا تزال تشكل تهديدا لمنطقة البحيرات الكبرى بأكملها ومنطقة الجنوب الأفريقي.

إن مجلس الأمن في وضع فريد يمكنه من التصدي بحزم لهذا التهديد بالتركيز مجددا على القضاء التام على الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والاتجار بها ووقف العائدات المتأتية من هذه الأنشطة والتي تمد تلك الجماعة والقوى الهدامة الأخرى بأسباب البقاء.

ومن الأهمية بمكان أن تعترف الأمم المتحدة، ولا سيما المجلس، بالدور الرئيسي الذي تؤديه الآليات دون الإقليمية والإقليمية في الحفاظ على السلام في منطقة البحيرات الكبرى. وسأذكر جماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى اللذين تشارك فيهما أوغندا بنشاط.

كما أود التنويه بالدور الحيوي الذي تضطلع به أنغولا بصفتها رئيسة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ليس في صنع السلام وتعزيز الثقة فيما بين الدول الأعضاء فحسب، بل أيضا في إرساء أساس متين للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويمكن لأنغولا أن تعول على دعم أوغندا خلال رئاستها المحفزة للتحول.

وأود أن أؤكد على دور الاستثمارات في منطقتنا. وفي هذا الصدد، تؤيد أوغندا المؤتمر المتعلق بالاستثمار المزمع عقده في كيغالي. وهذه ليست فكرة جديدة. فقد بدأ الأمر عندما كانت رئيسة أيرلندا السابقة، السيدة روبنسون، تشغل منصب الممثل الخاص للأمين العام.

ويسرنا أننا نشهد أخيرا ثمار هذا المؤتمر الاستثماري، الذي سيكون حافزا للسلام المستدام في المنطقة، في تعبئة الموارد داخل المنطقة وخارجها.

أخيرا، تؤيد أوغندا بقوة المبادرات الإقليمية لمكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وهي من الدول الموقعة على ميثاق اللجنة الدولية المعنية بالموارد الطبيعية ودعم السلام والاستقرار في المنطقة، والذي يتضمن بروتوكول مكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وقد صادقت على الميثاق والبروتوكول. وتمثل الآلية الأخيرة أداة مركزية لإنشاء آلية إقليمية لإصدار الشهادات وتنفيذها ذو أهمية بالغة. ومع ذلك، ينبغي لمجلس الأمن وفريق الخبراء أن يحيطا علما بالتجارة المشروعة والقانونية عبر الحدود.

مرة أخرى، تهنئ أوغندا كينيا، وبوسعها أن تعول على دعمنا المستمر.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*) أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد مانيراتانغا (بوروندي) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على الطريقة التي تترأسون بها هذه الجلسة. وفي الوقت نفسه، أود أن أنقل اعتذار معالي السيد ألبرت شينغيرو، وزير الخارجية والتعاون الإنمائي في جمهورية بوروندي، الذي حالت ظروف في اللحظة الأخيرة دون حضوره مناقشة اليوم.

نعرب عن شكرنا الخاص لكينيا على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة المهمة جدا. ونود أيضا أن نشكر جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن على حذف بوروندي من جدول أعمال المجلس. ونغتنم هذه الفرصة لإبلاغ مجلس الأمن بأن بوروندي قد عادت إلى السلام والأمن، وأن الحكومة التي جاءت نتيجة انتخابات عام ٢٠٢٠ قد

وضعت برنامجا وطنيا للاستفادة من السلام والاستقرار الاجتماعي وتعزيز النمو الاقتصادي، وهو برنامج مستوحى من خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٧، التي تركز أساسا على الأولويات الرئيسية الست لرئيس الجمهورية، وهي الحكم الرشيد، والصحة العامة، والزراعة والثروة الحيوانية، وإمكانية توظيف الشباب، والحماية الاجتماعية، والسلام والمصالحة الوطنية.

من المشاكل الرئيسية في منطقة البحيرات الكبرى نقص التمويل لدعم برامج التنمية الاقتصادية. ونحن بحاجة إلى هذا التمويل، حيث أن هناك صلة قوية جدا بين السلام والتنمية في المنطقة. ولكن تجدر الإشارة أيضا إلى أن تغير المناخ من المرجح أن يؤثر سلبا على جميع جهود السلام التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ولذلك ينبغي أن تركز جميع الجهود على البحث عن التمويل.

نرحب بالجهود التي يبذلها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والذي يتخذ من بوجومبورا مقرا له، من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة. وبناء على ذلك، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنهنئ المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة على كل العمل الذي يقوم به لإحلال السلام الدائم في منطقة البحيرات الكبرى. ونرحب بالذات بالنهج الذي استخدم لوضع الاستراتيجية الإقليمية وخطة عملها. إن العملية التشاركية في صيغتها تهيئ المنطقة للحصول على نتائج إيجابية للغاية، وفي النهاية، عودة السلام والأمن إليها. لذلك نؤيد جميع جهود المبعوث الخاص ونهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة أيضا حتى يتسنى تنفيذ خطة عمله بسهولة.

قبل أن أختتم كلمتي، نود أن نعزز النموذج البوروندي للمصالحة من أجل إحلال السلام الدائم. ونود أيضا أن نبلغ أعضاء المجلس بأن بوروندي ليست لديها الرغبة فقط في المساهمة في بعثات عمليات السلام، بل أيضا في العمل في عمليات التقارب، أو في بعثات المساعي الحميدة سعيا منها لاستخدام نموذجها من أجل استعادة السلام ليس فقط في المنطقة دون الإقليمية، بل حيثما تنشأ الحاجة إلى ذلك.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة رواندا.

السيدة روغوابيسا (رواندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تهنئ رواندا جمهورية كينيا وتهنئكم، السيدة الرئيسة، على رئاسة كينيا لمجلس الأمن خلال هذا الشهر، والأهم من ذلك، تنظيم مناقشة المجلس المهمة جدا اليوم بشأن دعم الالتزام المتجدد لبلدان منطقة البحيرات الكبرى بالبحث عن حلول مستدامة للأسباب الجذرية للصراعات ودوافعها.

يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن السيد فنسنت بيروتا، وزير الخارجية والتعاون الدولي في رواندا، الذي لم يتمكن من الانضمام إلى المناقشة المهمة التي جرت اليوم بسبب ظروف لا يمكن تفاديها.

أشكر الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، السيدة مارثا بوبي؛ والمبعوث الخاص إلى منطقة البحيرات الكبرى، السيد هوانغ شيا؛ والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد جواو صامويل كاهولو، على إحاطاتهم المستبصرة جدا.

أود أيضا أن أنوه بوجود ممثلي بلدان المنطقة، وأرحب تحديدا بحضور معالي السيد تيتي أنطونيو، وزير خارجية أنغولا، هنا اليوم، وأحيي من خلاله قيادة أنغولا بصفتها الرئيس الحالي للمركز الدولي للبلدان النامية، وأثني على الجهود الرائعة التي تبذلها أنغولا دعما للسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لوجود الممثل السامي لرئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد كلود إبالانكي إيكولومبا، في هذه القاعة.

تدور مناقشة اليوم في وقت تواجه فيه بلدان منطقتنا الأثر الاجتماعي والاقتصادي الكامل لمرض فيروس كورونا. وعلى الرغم من هذه الظروف، لا تزال ”القوى الهدامة“ الأجنبية والمحلية العاملة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية نشطة. ويشير تقرير الأمين العام الأخير (S/2021/836) إلى استمرار وقوع انتهاكات جسيمة

لحقوق الإنسان في منطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد واجهت رواندا عددا من الهجمات عبر الحدود شنتها قوى هدامة تعمل بصورة غير قانونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووقع آخر هجوم في ٢٧ آب/أغسطس، عندما عبر أفراد من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الحدود إلى رواندا عبر مقاطعة روبافو قبل أن يتم تحييدهم. ويعني التدفق غير المشروع للأسلحة والذخائر واستمرار قوى هدامة في تجنيد أفراد جدد، فضلا عن الاستغلال غير المشروع للموارد المعدنية، أن تلك القوى لا تزال قادرة على استقطاب مقاتلين جدد وتجنيدهم وتزويدهم بالمعدات والاستمرار في زعزعة الاستقرار وإرهاب السكان المحليين.

وفي هذا الصدد، نرحب بوقف إطلاق النار الأحادي الجانب الذي أعلنه فخامة الرئيس فوستين تواديرا في وقت سابق من هذا الأسبوع. وقد سمعنا منه في وقت سابق من هذا الأسبوع عن انعدام الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان التي لا تزال تتسبب فيها الجماعات المسلحة النشطة حتى الآن في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونأمل أن يلتزم جميع الشركاء ذوي النوايا الحسنة، وكذلك الجماعات المسلحة الأطراف في اتفاق السلام، باحترام وقف إطلاق النار وأن يدعموه.

أود أن أوضح النقاط الثلاث التالية لأعضاء مجلس الأمن:

أولا، لكي تستفيد منطقة البحيرات الكبرى من إمكاناتها لتحقيق التنمية والازدهار، يظل إرساء السلام والأمن هو الأساس. وما لم يتم تحييد القوى الهدامة النشطة في المنطقة، سيظل تحقيق السلام الدائم والتنمية والازدهار هدفا بعيد المنال أو ببساطة لا يمكن الحفاظ عليه. ولا تزال رواندا ملتزمة ببذل قصارى جهدها للإسهام في تحقيق السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى بالتعاون الوثيق مع جميع أعضاء المنطقة.

ثانيا، إن تعزيز وتنشيط برامج نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادتهم إلى الوطن، فضلا عن إعادة توطينهم، أمر أساسي لإرساء السلام الدائم في المنطقة وقطع شبكات الإمدادات بالمعدات، بما في ذلك الأسلحة والذخائر، التي لا تزال تغذي الجماعات المسلحة والقوى الهدامة.

ثالثا، ستسهم زيادة التعاون الأمني والإنمائي بين الدول الأعضاء في منطقة البحيرات الكبرى إسهاما هائلا. والخبر السار هو أن ذلك يحدث وينبغي أن يحظى بالتشجيع والدعم من جانب مجلس الأمن والمجتمع الدولي على نحو عملي وفعال.

وتشكل التجارة والاستثمار عبر الحدود أحد المكونات الهامة للتعاون الإقليمي في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن المجال الأمني. فهما يعززان بناء الثقة والطمأنينة، فيما يسمحان بترسخ جهود بناء السلام. وفي هذا الصدد، من المقرر أن تستضيف رواندا المؤتمر الثاني للاستثمار والتجارة في منطقة البحيرات الكبرى، الذي سيعقد في كيغالي في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر تحت شعار "العيش في عالم متأثر بكوفيد – تعزيز القدرة على الصمود والاستدامة من خلال الاستثمار والتجارة عبر الحدود والتكامل الإقليمي المتسارع". ويمثل مؤتمر الاستثمار والتجارة في منطقة البحيرات الكبرى متابعة لمؤتمر آخر عقد في كينشاسا في عام ٢٠١٦. ويبقى الهدف هو تعبئة استثمارات القطاع الخاص في المنطقة لتسخير الموارد الطبيعية الهائلة للمنطقة واستغلال المجالات المتاحة فيها والفرص الاقتصادية القائمة. فاستثمارات القطاع الخاص يمكن أن تسهم في الجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق السلام المستدام والاستقرار والتحول في منطقة البحيرات الكبرى. والتجارة والاستثمار المشروعان أمر ممكن في منطقة البحيرات الكبرى إذا عملنا جميعا معا.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.